IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

# ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

## ٢٠٢٠

# ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

# ٢٠٢٠

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

نشره البنك الإسلامي للتنمية

8111 شارع الملك خالد، حي النزلة اليمانية، الوحدة رقم 1، جدة 2444-22332
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 6361400 (12-966) – الفاكس: 6366871 (12-966)
البريد الإلكتروني: idbarchives@isdb.org
الموقع الإلكتروني: www.isdb.org

البيانات المفهرسة لمنشورات مكتبة الملك خالد الوطنية
ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2020

Islamic Development Bank©
جميع الحقوق محفوظة

لا يكفل البنك صحة البيانات الواردة في هذا المنشور، ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي نتائج تنجم عن استخدامه.

ولا يتوخى البنك، من تعيين أرض أو منطقة جغرافية بعينها أو الإحالة إليها، أو من استخدام مصطلح "بلد" في هذه الوثيقة، إصدار أي أحكام على المركز القانونيّ أو غير القانونيّ لأيّ أرض أو منطقة.

1- السياسة 2- المالية الإسلامية

dc 1441/7046 332.121
L.D. no. 1441/7046
الرقم الدولي الموحد للكتاب: 978-603-8283-06-6

# الفهرس


**تمهيد** ..... iii
**شكر وتقدير** ..... v
**الدليل** ..... vii

**1. المقدّمة** 1

آلية إعداد السياسات ..... 1
نطاق السياسات ..... 2

**2. السياسات القطاعية والمحورية** 3

الزراعة والتنمية الريفية ..... 5
التعامل مع المجتمع المدنيّ ..... 7
تغير المناخ ..... 9
إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود ..... 11
قطاع التعليم ..... 13
قطاع الطاقة ..... 15
الهشاشة والقدرة على الصمود ..... 17
قطاع الصحة ..... 19
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ..... 21
التعاون والتكامل الإقليمي ..... 23
تبادل المعارف والخبرات ..... 25
العلوم والتكنولوجيا والابتكار ..... 27
النقل ..... 29
تمكين المرأة ..... 31
استراتيجية تنمية الشباب ..... 33

**3. السياسات الائتمانية** 35

صرف التمويل ..... 37
التدبير المالي للمشاريع ..... 39
التوريد للمشاريع ..... 41

**4. سياسات مجموعة البنك وتوجيهاتها وأطرها الأخرى** 43

سياسات البنك الإدارية ..... 45
سياسات البنك المالية ..... 46
سياسات البنك المتعلقة بالموارد البشرية ..... 50
سياسات البنك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ..... 52
سياسات البنك المتعلقة بالعمليات ..... 57

**5.سياسات كيانات مجموعة البنك** 59

سياسات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ..... 61

سياسات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ..... 62

سياسات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب..... 65

سياسات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة..... 66

# تمهيد

كما تحتاج المجتمعاتُ إلى قوانين تُرسي النظامَ فيها وتحقِّقُ التفاهمَ بين أهليها، فكذلك تحتاج المنظَّماتُ إلى سياسات تَضبِط العملَ فيها. ذلك بأن هذه السياسات تتضمَّن المبادئ والنوايا المحدِّدة للطريقة التي يمكن بها لمنظمة ما أن تعمل وللكيفية التي ينبغي بها لموظفيها أن يتصرفوا لبلوغ الأهداف المؤسسية.

وتتشكَّل هذه المبادئُ، في حالة "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" ("مجموعة البنك")، من القواعد واللوائح التي تحكُمها، ومن قِيَمِها ورسالتها، ومن توقُّعات الأطراف المعنيّة.

لقد حدَث تحوُّلٌ كبيرٌ في الحوار العالميّ بشأن التنمية، كما ذكَرت خطةُ "أهداف التنمية المستدامة" الطموحة وما تلاها من اتفاقيات عالمية. ولذلك يقتضي تفعيلُ هذه الخطة العالمية من "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") أن يعتمد نموذجَ عمل مختلفاً يجعله أكثر استباقاً وتكيُّفاً ومرونةً. ويضع "البرنامجُ الخماسيّ للرئيس" السياسات والاستراتيجيات الجديدة في صُلب نموذج العمل الجديد للبنك- وهو نموذجٌ يقوم على تعزيز تنافسية البلدان الأعضاء في القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها هذه البلدان بميزة نسبية، وعلى إنشاء سلاسل قيمة محلية ودمجها في سلاسل القيمة العالمية.

ويتطلب نموذجُ العمل الجديد طريقةً شفّافةً تمكِّن من استخدامِ الموارد بمزيد من الكفاءة وتحقيق النتائج بمزيد من الفعالية. وفي هذا الصدد، أودُّ أن أشكر الدكتور منصور مختار، نائب الرئيس في "مجمع البرامج القُطرية والممارسات العالمية"، على ما بذلوه من جهد وما قدَّموه من دعم وما اتخذوه من مبادرة لوضع السياسات القطاعية والمحورية على وفق مهمّة "البرنامج الخماسيّ للرئيس".

ونحن نتوقَّع أن ينتهيَ المطافُ بنجاحِ تنفيذِ السياسات التشغيلية إلى رفعِ الدَّخل، وتعظيمِ التأثير الإنمائيّ، ومساعدةِ البلدان الأعضاء على تحقيق تطلُّعاتها الإنمائية في سياق "أهداف التنمية المستدامة".

وتنقسم أوَّلُ مجموعةِ سياساتٍ وتوجيهاتٍ تُعَدُّ في "مجموعة البنك" إلى سياسات "البنك" القطاعية والمحورية والاستئمانية وسياسات كيانات "مجموعة البنك". وهي تقدِّم فكرةً متميِّزةً عن حزمة السياسات والتوجيهات المعمول بها داخل المؤسسة. ويمكن الاطِّلاع- في ظلِّ الشفافية التي نتوخّاها- على جميع هذه السياسات على موقعنا الإلكترونيّ ومن خلال رمز الاستجابة السريعة. وستمكِّن مجموعةُ السياساتِ المحدَّثةِ والموسَّعةِ والجديدةِ هذه من تفاهم أفضل بين "مجموعة البنك" والأطراف المعنيّة الأساسية، ولاسيما على طريقة التعامل فيما بينها.

وأودُّ أن أشكر الأطراف المعنيّة من البلدان الأعضاء والمؤسسات والوكالات الإنمائية المتدخِّلة على مساهماتها الاستراتيجية ومشاركتها في صياغة هذه السياسات. وأنا واثقٌ بأن "مجموعة البنك" ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ مهمتها ودعم المسيرة الإنمائية في بلدانها الأعضاء.

**الدكتور بندر محمد حمزة حجار**

**رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**

# شكر وتقدير

بوشر "ملخص سياسات مجموعة البنك" هذا وأُعدّ تحت رعاية معالي الدكتور بندر محمد حمزة حجار، رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

وقد تولت إعدادَ السياسات الواردة في هذا الملخص في المقام الأول إدارةُ الممارسات العالمية التابعة لمجمّع البرامج القُطرية بدعم من السيد منصور مختار، نائب الرئيس (البرامج القُطرية)؛ والسيدة حياة سندي، كبيرة مستشاري الرئيس في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والسيد أمادو ثيرنو ديالو، المدير العام بالإنابة (الممارسات العالمية)؛ ومدير إدارة الاتصالات والعلاقات الخارجية بالإنابة، ودياب كرار، مدير مكتب الرئيس بالإنابة. ويضع ملخص السياسات هذا المعايير ويرسم التوجه الاستراتيجي للبنك فيما يخص برمجة التدخلات المصنفة ضمن ولاية البرنامج الخماسي للرئيس والتخطيط لها وتنفيذها ودعمها وتوفير الموارد لها. وقدّمت شعبة مراقبة الأعمال التنفيذية ومراقبة الأداء، التابعة لمكتب الرئيس، بقيادة انتظار حسين، التوجيه والتيسير بغية إنجاح عملية إعداد هذا المنشور الرئيس.

**الفريق:** عارف سليمان، ومي علي بابكر، ومحمد السيد أحمد، وسيد حسين قادري، وديمبا ديالو، وعبد الرشيد.

**جهات التنسيق:** يعرب الفريق عن تقديره لجميع الكيانات والإدارات في "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" على مساهماتها في إعداد هذا الملخص، ولا سيما المنسقين: حسام بسباس، ومنصور نوبي، وعز الدين نصيري، وبوبكر التايب، وعبد ربه عبدوس، وعامر غني مير، وسامي فاروقي، والبشير سلام، وفاتح قازان، وشريف أبو سليم، وعزيز غلوموف، وشاكر جاسات، وزينل بن محمود، ومها إبراهيم الدعيرم، وحسام الأكحل، وكريم أيت شعبان، وزيشان أسلم، وأحمد فاروق دايكن، ونادية ماكاباندينغ، وعارف العلم شودري، وإيساتو شام، وأحمدو كين، وإبراهيما سوما، وأضواء سامي حمزة مليباري، ومحمد افتخار أفسر، والطيب عباس فضل الله، ودينا قديح، وعبد الرحمن فركوس.

**تصميم صفحة الغلاف والطباعة:** عزيزة عبد الله زارع

# الدليل

## البرنامج الخماسي لرئيس مجموعة البنك- 6 عوامل أداء

تمثل خطة التنمية العالمية الناشئة، ممثلة بالاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، فضلا عما تلاه من اتفاقات (مثل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي لإدارة مخاطر الكوارث، إلخ.) تحولا في مسار الحوار العالمي بشأن التنمية. ويقتضي تنفيذ هذه الخطة من البنك اعتماد نموذج عمل مختلف لتذليل معوّقات التنمية العالمية الناشئة التي تشدد على النمو والعلوم والتكنولوجيا والابتكار القائم على السوق والشراكة العالمية من أجل التنمية. ولذلك يُحدث نموذجُ عمل البنك الجديدُ تحوُّلا في مشهد التنمية العالمية من القيام بتدخلات متفرقة لتقديم إسعافات أولية- تتناول مواضع الألم المحدودة والفورية- إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تعيق النموّ المستدام. وفي سبيل التواؤم مع نموذج العمل الجديد، يركز البنك على العوامل الستة التالية المحركة للأداء المؤسسي، التي يُحدث كل منها تغييراً حاسماً في طريقة عمل البنك ويضيف قيمة إلى البلدان الأعضاء:

**إقامة الصلات:**
حشد الموارد من السوق

**الوعي:**
تعزيز قوة حضور "البنك"

**الأداء:**
تطبيق اللامركزية الوظيفية والجغرافية

**الكفاءة:**
بناء القدرات التنظيمية

**التعزيز:**
الإدارة لتحقيق نتائج إنمائية

**التمويل:**
النمو المالي المستدام

# أهداف التنمية المستدامة

تطمح "خطة عام 2030" إلى تحقيق 17 هدفاً عامّاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية محدَّدةً، تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وهذه التطلعات إلى الكرامة الإنسانية و"عدم ترك أي شخص خلف الركب" متوافقة تمام التوافق مع مبادئ التنمية وأهدافها من منظور إسلامي (مقاصد الشريعة).

## رموز الاستجابة السريعة (QR):

يرد بجانب كل سياسة في هذا الملخص رمز للاستجابة السريعة يمكن مسحه ضوئياً للوصول سريعاً إلى وثيقة السياسة.

رموز الاستجابة السريعة (QR)

# المقدمة

ترمي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك")، في إطار رؤيتها واستراتيجيتها العشرية اللتين عزّزهما البرنامج الخماسي للرئيس، إلى تجويد الحياة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة في البلدان الأعضاء؛ وإحداث تأثير واسع النطاق. وأسفرت الطرائق التقليدية لحل المشاكل الإنمائية عن نتائج محدودة. ولئن أُحرز بعض التقدّم في جميع أنحاء العالم في الحد من الفقر خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإن البلدان الأعضاء في البنك لا تزال متخلفة كثيراً عن الركب في جوانب عديدة من "أهداف التنمية المستدامة" العالمية. وقد ثبت أن هذا التقدم غير كافٍ لتوفير حلول مبتكرة ومستدامة. ولن تؤدي الطريقة المعتادة في التعامل مع التحديات الإنمائية إلى النتائج المتوخاة. ولقد باتت الحاجة إلى تحول نموذجي للوفاء بوعدنا للعالم- ومساعدة بلداننا الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة- جلية الآن أكثر من أي وقت مضى.

واستجابةً لذلك، يركّز نموذج عمل "البنك" الجديد على تعزيز تنافسية البلدان الأعضاء في القطاعات الاستراتيجية (التي تتمتع فيها بميزة نسبية)، وإنشاء سلاسل قيمة محلية حيوية وتنافسية من أجل دمجها في سلاسل القيمة العالمية من خلال دمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذه القطاعات، والاستعانة بصيغ التمويل الإسلامي والشراكة المبتكرة.

واستلزم نموذج العمل الجديدُ طريقةً مختلفةً وكفاءةً أكبر وأداءً أكثر فعالية. وتعيّن تدوين كل ذلك وإتاحته بكيفية شفافة ومنظمة. لذلك ليس من المستغرب أن تعدّ مجموعة البنك في الآونة الأخيرة أول ملخص للسياسات القطاعية والمحورية، وأن تراجع وتحدّث مختلف سياساتها الإدارية والمالية والتشغيلية، وسياستها المتعلقة بالموارد البشرية، وسياستها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات حتى تجسدّ على نحو أفضل السياق العالمي والمؤسسي الحالي.

ويتمثل الغرض من السياسات الواردة في هذا الملخص الذي أعدته في المقام الأول إدارة الممارسات العالمية التابعة لمجمّع البرامج القُطرية، في وضع المعايير ورسم التوجّه الاستراتيجي للبنك بشأن برمجة التدخلات المندرجة ضمن الولاية الجديدة للبرنامج الخماسي للرئيس والتخطيط لها وتنفيذها ودعمها وتوفير الموارد لها. وإضافة إلى ذلك، توافق هذه السياسات والاستراتيجيات الاهتمام الذي يوليه البنك لأهداف التنمية المستدامة ومجالاتها للعمل بالشراكة مع المنظمات المماثلة والمؤسسات الإنمائية وهيئات المجتمع المدني ونظرائنا الممولين. ولتفعيل وتحقيق الأهداف المنشودة من هذه السياسة، يجب النظر في مجموعة من الآثار التشغيلية والاستراتيجيات والتوصيات. ويؤدي البنك، بصفته المؤسسة الإنمائية المتعددة الأطراف الوحيدة المتخصصة في تنمية جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دوراً مهمّاً ويضطلع بمسؤولية كبيرة في المساعدة على تحقيق أوجه التكامل بين بلدانه الأعضاء.

## آلية إعداد السياسات

تُعَدّ السياسات في "البنك" على وفق "إطار تدبير السياسات" و"التوجيهات المتعلقة بإعداد وتدبير السياسات" الصادرين عن "مجمَّع البرامج القُطرية".

وقد أُعدّ ذلك "إطار" وتلك "التوجيهات" من أجل وضع معايير ومبادئ تنظم إعدادَ السياسات ومراجعتَها وإقرارها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتحديثها حتى تكون جميع السياسات متسقة ومتناسقة في عموم "البنك".

ويتمثل الهدف من المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بإعداد السياسات والتوجيهات والأطر في السهر على اتساقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية و"اتفاقية تأسيس البنك" و"الاستراتيجية العشرية للبنك" والتواؤم مع خطة التنمية العالمية (ومنها "أهداف التنمية المستدامة"). وبناءً على هذه المبادئ، اتُّبِعت في إعداد السياسات القطاعية والمحورية عملية محددة سلفاً تشمل مباشرة عملية إعداد السياسة وصياغتها والتشاور بشأنها وإقرارها وإيصالها وتنفيذها ورصدها ومراجعتها.

وهكذا، فقد مرّت كل سياسة من السياسات القطاعية والمحورية المعروضة في هذا الملخص قبل اعتمادها بالمراحل المذكورة آنفاً، وخضعت لآليات موسعة لمراجعة الجودة. وتتألف عملية مراجعة الجودة مما يلي:

- مراجعةٌ تجريها اللجنة أو اللجان الداخلية المعنية: وفقًا لموضوع السياسة، اتّبعت في إعداد جميع السياسات إجراءات لجانها الداخلية الدائمة ذات الصلة، منها الحصول على تصريح من "لجنة العمليات" و"لجنة إدارة المهام التنفيذية"، قبل رفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها.
- المشاورات الداخلية والخارجية: خضعت السياسات أيضاً لمشاورات داخلية صارمة واسعة النطاق في عموم "مجموعة البنك" ومشاورات مع الجهات المعنية الخارجية في مختلف البلدان الأعضاء والمنظمات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

## نطاق السياسات

يقدّم ملخص السياسات هذا نظرة ثاقبة على عمق واتساع نطاق السياسات التي أعدت ونقّحت خلال السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لذلك، يلخص هذا المنشور جميع السياسات القطاعية والمحورية التي أُعدّت حديثاً وأهدافها ومعلومات أساسية عنها ونطاقها والجوانب الرئيسة لإطارها وآليات تنفيذها وصلاتها بالاستراتيجية الداخلية وصلاتها بأهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك.

وهذا المنشور ملخص لجميع السياسات الحالية لمجموعة البنك المؤلفة من البنك، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

وتقع هذه المجموعة في أربعة أقسام، يقدّم القسم الأول منها ملخصاً وجيزاً للسياسات القطاعية والمحورية الرئيسة، إلى جانب رابط للسياسة الكاملة (يمكن الوصول إليه عبر رمز الاستجابة السريعة في رأس كل سياسة). ويسلط القسم الثاني الضوء على قائمة السياسات الائتمانية للبنك. ويعرض القسم الثالث قائمة سياسات البنك ومبادئه التوجيهية وأطره الأخرى مصنفةً بحسب مجالات كل منها، وهي المجال الإداري والمالي، ومجال الموارد البشرية، ومجال تكنولوجيا المعلومات، ومجال العمليات. أما القسم الرابع، فيعرض قائمة السياسات المعدّة على صعيد كيانات مجموعة البنك. ويجب الإقرار بأن معظم السياسات المقدّمة في القسمين الثالث والرابع هي سياسات داخلية لمجموعة البنك ولا يمكن الاطلاع عليها عموماً. والتقرير بأكمله متاح على الإنترنت ويمكن الاطلاع عليه عبر رمز الاستجابة السريعة المبين في رأس هذا القسم أو على الغلاف الخلفي لهذا المنشور.

# ٢. السياسات القطاعية والمحورية

# الزراعة والتنمية الريفية

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

السياسة المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية أوّل سياسة اعتمدها البنك منذ إنشائه. وترمي هذه السياسة إلى تشجيع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة والقادرة على الصمود والعادلة بالتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية. وترمي أيضا إلى رسم التوجه الاستراتيجي ومجال الاهتمام لاستثمار البنك في الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء. وتوضح السياسة الإطار الذي يمكّن كيانات مجموعة البنك من دعم البلدان الأعضاء لتحقيق درجات أعلى من الأمن الغذائي من طريق التنمية الريفية والزراعية الفعالة التي تنزع نحو تعزيز النمو الاقتصادي الريفي وإيجاد فرص العمل. وتشجّع هذه السياسة على تسويق منتَجات صغار المزارعين بتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وإيلاء الاهتمام لمشاركة القطاع الخاص. وتوصي هذه السياسة باتباع طريقة تناول تراعي التباينات بين البلدان الأعضاء.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

تقرّ ركائز السياسة الست التالية بتنوع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ومراحل التنمية والصعوبات والأولويات في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين:

- بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ: سيشجع البنك الزراعة المراعية للمناخ التي تبني القدرة على الصمود وتعزز الإنتاجية الزراعية. وسيساعد البنك على تحسين قدرة صغار المزارعين على التكيف مع المناخ بزيادة فرص الاستفادة من التقنيات والبنى التحتية والدراية التي تمكّن من زيادة الإنتاجية.

- تحسين الوصول إلى الأسواق: سيدعم البنك البلدان الأعضاء لتحسين البنى التحتية للسوق ودعم روابط قوية بين المزارعين والمشترين تيسّر تسويق الزراعة المعيشية. وسيدعم البنك الجهود الرامية إلى الحدّ من التفاوت بين النساء والرجال في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية في سلاسل التوريد.

- تعزيز نهُج شاملة ومستدامة ومتكاملة: سيدعم البنك المشاريع والبرامج التي تعتمد نهجا متكاملا في التنمية الزراعية والريفية بتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية والفرص الاقتصادية. وسيضمن البنك تنسيق التدخلات الإنمائية لإحداث تآزر يمكّن من تحقيق نتائج وتأثيرات أكبر في البلدان الأعضاء بإتاحة فرص في قطاعات وتخصصات متعددة.

- تعزيز فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي: يرمي البنك إلى تحسين الاستثمار في الزراعة الذي يولّد نمواً مستداماً للمجتمعات الريفية، وترسيخ الوساطة المالية الإسلامية في المناطق الريفية. وسيشجع البنك على تطوير منتجاتٍ للتمويل الأصغر الإسلامي تسدّ احتياجات صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التنمية الريفية.

• تعزيز مشاركة القطاع الخاص: سيدعم البنك مشاركة القطاع الخاص ومساهماته خلال دورة المشروع كلّها لضمان تأثيرات مستدامة. وسيدعم البنك البلدان الأعضاء في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق نمو واسع النطاق وزيادة عدد الوظائف الأعلى جودة في المناطق الريفية. وسيدعم البنك تنمية القطاع الزراعي التجاري. وسيشجع القطاع الخاص على تطوير سلاسل القيمة وحشد التمويل.

• بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يدرك البنك أهمية إنماء القدرات لنجاح تمويله الإنمائي. ويعدّ بناء القدرات جزءًا لا يتجزأ من تطور البنك من ممول في المقام الأول إلى مزود للمعرفة ووسيط نزيه في توفير الحلول الإنمائية للبلدان الأعضاء فيه.

وستسترشد هذه السياسة بالمبادئ التالية:

- التآزر والتكامل؛
- نهج سلاسل القيمة ومشاركة القطاع الخاص؛
- الابتكار والعلوم والتكنولوجيا؛
- التمايز الإقليمي.

## تنفيذ السياسة

توفّر استراتيجية التنفيذ الخماسية، وإن لم تكن إجبارية، إرشادات حول كيفية تنفيذ هذه السياسة. وتقوم هذه الاستراتيجية، بصفتها أداة تشغيلية، على الأهداف. وسيسترشد فيها بجملة أمور، منها مستوى بلوغ البلدان الأعضاء أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم النمو الاقتصادي في المناطق الريفية. ونظرًا لأهمية هذا القطاع في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في غالبية البلدان الأعضاء في البنك، سيبذل البنك جهودًا لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسة، ومنها إطلاق الصناديق القائمة على السلع الأساسية (ممولة من خارج الميزانية العمومية لزيادة حجم الموارد المتاح للبلدان الأعضاء)، وحشد ممولين إنمائيين آخرين، وإشراك كيانات أخرى من البنك (مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) في تنفيذ المشاريع.

## السياسات ذات الصلة

تتسق هذه السياسة مع ما يلي: تسخير الأسواق للتنمية (صناعة الأعمال الزراعية)؛ والسياسة المتعلقة بتغير المناخ؛ والسياسة المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات؛ والسياسة المتعلقة بتمكين المرأة؛ واستراتيجية تنمية الشباب؛ وسياسة التعامل مع المجتمع المدني.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) [11 ديسمبر 2018]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية | شعبة البنى التحتية الزراعية

# التعامل مع المجتمع المدني

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تواجه البلدان الأعضاء في البنك مشاكل اجتماعية واقتصادية عدّة، منها الفقر والهشاشة والنزاع العنيف والكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وقد نجمت عن هذه المشاكل أزمات إنسانية أدت إلى زيادة أعداد النازحين واللاجئين. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير في البلدان الأعضاء، زادت الفوارق في الدخل والبطالة. ويستلزم التصدي لهذه المشاكل جهودا موحدة ومنسقة من جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، ومنها الحكومات، والمجتمع المدني، والجهات المانحة، إلخ. وقد تغير الكثير في مجال التنمية الدولية منذ إنشاء برنامج المنظمات غير الحكومية سنة 1997. فقبل التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن تجري سوى مناقشة قليلة بشأن المجتمع المدني، ولم تكن الجهات المانحة الدولية والبلدان الشريكة لها بحاجة إلى التفكير في التعامل مع المجتمع المدنيّ في عملياتها وفي التخطيط. غير أن دور المجتمع المدنيّ تعاظم منذ ذلك الحين. فزادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي وجهتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من طريق منظمات المجتمع المدني من 4,8 مليار دولار أمريكي سنة 1997 إلى أكثر من 19 مليار دولار أمريكي سنة 2016. وكانت البنى التحتية والخدمات الاجتماعية قطاعي التدخل الرئيسين للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدّمت من طريق منظمات المجتمع المدني. وأضحت المساعدة الإنسانية، أو الاستجابة لحالات الطوارئ، ثاني أهم مجال توجه له المساعدات من طريق منظمات المجتمع المدني.

وقد طرأت تغيرات مهمة كثيرة على المستوى الأعلى في برمجة سياسات التنمية المستدامة وصنعها منذ سنة 1997. ومن تلك التغيرات زيادة تمويل الإغاثة الإنسانية وحالات الطوارئ، نتيجة تزايد أعداد البلدان التي تعاني من حالات الهشاشة والنزاعات. وتشمل التغيّرات أيضاً زيادة التركيز على المساعدة الإنسانية والقدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية. وتستند هذه السياسة إلى دراسة فنية للسياسات وإلى توصيات أثمرتها مجموعة واسعة من المشاورات الداخلية والخارجية مع البلدان الأعضاء والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني. وتوضح هذه السياسة أيضاً في سياق الظروف المبينة آنفاً، وهي وتعترف هذه السياسة بمختلف أنواع منظمات المجتمع المدنيّ، وتُقرّ بمختلف احتياجات ومسارات ومراحل التنمية في بلدان "البنك" السبعة والخمسين (57).

ويتمثل الغرض من هذه السياسة في رسم التوجه الاستراتيجي للبنك لمشاركة منظمات المجتمع المدني بكيفية منهجية. أما الأهداف المنشودة من هذه السياسة، فهي: (1) استحداث إطار للحوار والتشاور والشراكة مع منظمات المجتمع المدنيّ من أجل تعزيز تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات؛ (2) تحسين المساعدة المباشرة للسكان المحليين في البلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء من طريق منظمات المجتمع المدني.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

تسترشد "سياسة التعامل مع المجتمع المدنيّ" هذه بأهداف التنمية المستدامة، وبالاستراتيجية العشرية للبنك، وبالبرنامج الخماسي للرئيس. وتأخذ هذه السياسةُ في الحسبان الهيكلَ التنظيميّ اللامركزيّ للبنك وأولوياته الإستراتيجيةَ. وتستفيد من الخبرات والممارسات الفضلى والدروس المستفادة في البنك الإسلاميّ للتنمية وفي غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف على نطاق أوسع فيما يخص التعامل مع المجتمع المدنيّ. وتوفّر هذه السياسة إرشادات عامة للبنك للتواصل بمزيد من الفعالية مع المجتمع المدني. وتنصّ على الطريقة التي سيعمِّم بها "البنك" التعامل مع المجتمع المدنيّ في البلدان الأعضاء، وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وفي المراكز الإقليمية، وفي المقرّ. وتقوم هذه السياسة على الركائز الأربع التالية:

- الركيزة الأولى: إدماج منظور منظمات المجتمع المدني؛
- الركيزة الثانية: التعامل مع منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكة؛
- الركيزة الثالثة: بناء القدرات؛
- الركيزة الرابعة: تنويع مصادر التمويل.

ولهذه السياسة أيضاً خمسة مبادئ توجيهية، هي: التأييد القُطريّ، والابتكار، والشراكة، والانتقائية، والتضامن، والشمول.

## تنفيذ السياسة

ستنفّذ هذه السياسة من طريق الاستراتيجية التشغيلية التي ستوفر آليات التنفيذ وأطره وأدواته وخطط العمل الخماسية. وستعتمد هذه السياسة مجموعة من الخيارات لحشد الموارد دعما لالتزام البنك بالتعامل مع المجتمع المدني وتمويل أنشطته بحسب الاقتضاء. وتشمل هذه الخيارات أدوات التمويل القائمة والمقترحة الخاصة بالبنك وآليات التمويل المبتكرة وغير التقليدية.

## السياسات ذات الصلة

ترتبط هذه السياسة بسياسات البنك القطاعية والمحورية، وهي: السياسة المتعلقة بالزراعة، والسياسة المتعلقة بالتعليم، والسياسة المتعلقة بالطاقة، والسياسة المتعلقة بالصحة، والسياسة المتعلقة بالنقل، والسياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسة المتعلقة بتمكين المرأة، واستراتيجية تنمية الشباب، والسياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود، والسياسة المتعلقة بتغير المناخ، وسياسة التعامل مع المجتمع المدني.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع التاسع والعشرون بعد المائة الثالثة (329) [24 فبراير 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة التنمية البشرية

# تغيّر المناخ

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

لا يزال تغير المناخ يطرح تهديدات كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ولذلك بات من الضروري وضع وتنفيذ استراتيجيات متماسكة لتقليل آثار تغير المناخ في الحاضر والمستقبل، وتحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت ذاته.
ويتمثل الغرض من "سياسة البنك المتعلقة بتغير المناخ" في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ الإجراءات المناخية التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، وأولويات التنمية الوطنية للبلدان الأعضاء. ويعمل البنك بنشاط على استكشاف الفرص التي يتيحها تغير المناخ لتعزيز القدرة على الصمود والاستثمارات المقاومة لتغير المناخ في البلدان الأعضاء.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: تدرك هذه السياسة أن البلدان الأعضاء في البنك متنوعة وتواجه صنوفاً مختلفة من التحديات. ولذلك لا بدّ من سلوك نهج موجّه نحو البلدان لضمان تحقيق الأهداف المحددة في هذه السياسة. ونطاق هذه السياسة مشمول في ركائز السياسة المتعلقة بتغير المناخ، وهي:

- إدماج الأنشطة المتصلة بالمناخ في عمليات البنك؛
- تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛
- دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء؛
- تسخير الموارد لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

العوامل المساعِدة: تتمثل أهمّ العوامل المساعِدة لتحقيق أهداف السياسة المتعلقة بتغير المناخ فيما يلي: (1) حوار قُطري استباقي بخصوص المشاريع المستدامة والمراعية للمناخ؛ (2) ترتيب أولويات الاستثمارات غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛ (3) قائمة مستدامة ومتزايدة من فرص التمويل ذات الصلة بالمناخ؛ (4) زيادة تخصيص الموارد (ومنها الموارد البشرية والمالية) لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمناخ في البنك؛ (5) استمرار القدرة على حشد موارد إضافية والوصول إلى مصادر تمويل ميسرة (ومنها تمويل المناخ)؛ (6) تزايد إقبال البلدان الأعضاء على هذه الخدمات.

المبادئ التوجيهية: لتحقيق أهداف هذه السياسة المتعلقة بتغير المناخ ومواءمتها تماماً مع الرسالة الأساسية للبنك، يجب تنفيذ ركائز هذه السياسة وفقاً لثمانية "مبادئ توجيهية" هي: (1) تولي البلدان الأعضاء قيادة هذه السياسة والانخراط فيها؛ (2) ) الانتقائية؛ (3) القدرة على الصمود؛ (4) روح المبادرة؛ (5) بناء القدرات وتبادل المعارف؛ (6) حفز رأس المال من القطاع الخاص والمستثمرين المؤسسيين؛ (7) الشراكة في مجال إجراءات مكافحة آثار تغير المناخ؛ (8) مراعاة إجراءات مكافحة آثار تغيّر المناخ.

## تنفيذ السياسة

يجري تنفيذ السياسة المتعلقة بتغير المناخ، كما هو مبين في إطار تنفيذ السياسة، الذي أقرته "لجنة إدارة المهام التنفيذية". وقد صُمّم إطار تنفيذ هذه السياسة لتنفيذها في جميع عمليات البنك، مع إيلاء اهتمام خاص لدمج تغير المناخ في استثمارات البنك، وبناء الوعي والقدرة على فهم المخاطر والفرص المناخية وتناولها بين الجهات المعنية والوظائف الرئيسة الداخلية والخارجية، التي يمكن أن يساعد كلٌّ منها على "دمج" العوامل المناخية في أنشطتها. وفي سنة 2019، دمج تغير المناخ في 33 مشروعاً قام البنك بتقييمها وتجهيزها. وبالمثل، أصدر البنك أول صكوك خضراء وحشد مليار يورو عملاً بسياسته المتعلقة بتغير المناخ. ولكي يبرهن البنك على التزامه بزيادة أنشطته المناخية في البلدان الأعضاء، حدّد هدفه الأول المتعلق بتمويل المناخ في نسبة 35% من إجمالي التزاماته التمويلية قبل سنة 2025. وسيساعد هذا الهدف على إعادة تأكيد التزام البنك تجاه رؤية البلدان الأعضاء الطويلة الأمد لتحقيق تنمية منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وإضافةً إلى ذلك، سيسعى البنك، في إطار الركيزة الرابعة من ركائز السياسة المتعلقة بتغير المناخ، إلى إنشاء وإدارة آليةٍ مخصّصةٍ لتغير المناخ في إطار النهج الاستراتيجي للبنك المتعلق بحشد تمويل المناخ لبلدانه الأعضاء ودمج هذه الأموال في عملياته المناخية المتسقة مع سياسة البنك المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيته العشرية والبرنامج الخماسي للرئيس.

## السياسات ذات الصلة

سيكون للسياسة المتعلقة بتغير المناخ أثر في العديد من سياسات البنك واستراتيجياته. ويعزى ذلك جزئياً إلى الطبيعة الشاملة لتغير المناخ وتأثيراته في مختلف القطاعات والبلدان وعمليات البنك. فمن المتوقع، مثلاً، أن تؤثر هذه السياسة في السياسات القطاعية (ومنها السياسات المتعلقة بالطاقة، والنقل، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم)، واستراتيجيات الشراكة القطرية، وتقييمات المخاطر القُطرية ومخاطر المشاريع، والسياسات المحورية والناظمة مثل: (1) العلوم التكنولوجيا والابتكار؛ (2) الحد من الفقر؛ (3) تطوير الشراكات؛ (4) إعادة تعبئة المصادر؛ (5) تمكين المرأة والشباب؛ (6) تطوير القدرات؛ (7) سياسة التعاون والتكامل الإقليمي.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع التاسع والعشرون بعد المائة الثالثة (329) [فبراير 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة تغير المناخ

# إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تطرح الكوارث الطبيعية مشاكل إنمائية عالمية كبرى تؤثر في حياة ملايين الأشخاص في العالم. ويشير تقرير التقييم العالمي عن الحد من مخاطر الكوارث سنة 2019 إلى أن عدد الكوارث الطبيعية التي تسببها الزلازل والانهيارات الأرضية والفيضانات وموجات الحرارة والمخاطر المناخية في ارتفاع مستمر.
ويقدَّر أن يبلغ متوسط الخسائر السنوية الناجمة عن الكوارث في البيئة المبنية في بلدان "البنك" مستقبلاً نحو 24,6 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 8% من المجموع العالمي. وإذا أُضيفت الخسائر المتوقعة المرتبطة بمخاطر الجفاف الزراعي على نطاق واسع، فقد يصل المتوسط الإجمالي لمخاطر الكوارث السنوية في البلدان الأعضاء إلى 70 مليار دولار أمريكي. ويتجلى هذا الخطر في زيادة مستويات الخسائر والأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية والصحية، والطرق، والمياه، والصرف الصحي، والبنى التحتية للطاقة، والمباني العامة، والزراعة، والماشية، والتي تؤثر بدورها في سبل العيش وفي قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية وضمان شروط الصحة والتعليم والازدهار على الأمد البعيد.
وتشكّل مخاطر الكوارث تهديداً للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات والهشاشة، مما يقلل من إمكانات نموّ ناتجها المحلي الإجمالي، ويمثل عائقاً مباشراً لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وتمثل خسائر المستقبلية الناجمة عن الكوارث نسبة كبيرة من موازنات الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) أو موازنات الاستثمار في رأس المال (البنى التحتية) في العديد من البلدان الأعضاء. وستواجه الحكومات في هذه البلدان صعوبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقطاع الاجتماعي، مثل الأهداف 1 و3 و4 أو الأهداف ذات الصلة بالبنى التحتية، مثل الأهداف 6 و7 و8 و9 و11. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يمثل ارتفاع مستويات التعرض والقابلية للجفاف الزراعي عائقاً لتحقيق الهدف 2.
والغرض من هذه السياسة هو وضع المعايير ورسم التوجه الاستراتيجي للبنك لدعم بلدانه الأعضاء في إدارة المخاطر والصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والمساهمة في تنميتها الاقتصادية المستدامة.

### أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

### مسار البرنامج الخماسي للرئيس

التعزيز

## إطار السياسة

تسترشد هذه السياسة بالاستراتيجية العشرية للبنك وبالبرنامج الخماسي للرئيس؛ وتتسق مع الهيكل التنظيمي اللامركزي، ومع الأولويات الاستراتيجية، ومع نموذج العمل الجديد للبنك. وستساهم السياسة أيضاً في درء المخاطر عن التدخلات الجديدة لتطوير سلسلة القيمة العالمية للبنك. وتتسق هذه السياسة تمام الاتساق مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وستساهم في تحقيق الهدف والأغراض والغايات العالمية السبع المرتبطة به، وفي بلوغ الأهداف المتعلقة بمخاطر الكوارث في إطار أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57).
ويُعدّ البنك إطاراً خاصّاً به للتدخل، يركز على مهمتي إدارة الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وتقوم هذه السياسة على الركائز الرئيسة التالية:

- الركيزة الأولى: إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها؛
- الركيزة الثانية: دعم التخطيط للتعافي من الكوارث؛
- الركيزة الثالثة: الاستثمار في البنى التحتية القادرة على الصمود والمعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث؛
- الركيزة الرابعة: تمويل إدارة مخاطر الكوارث.

أما المبادئ التوجيهية لهذه السياسة، فهي: شمول النهج للبنك كله، والابتكار، والاستناد إلى الأدلة، والشراكة، وبناء القدرات، والشمول، والتضامن، والتعاون الثلاثي.

## تنفيذ السياسة

ستنفّذ هذه السياسة من طريق استراتيجية تشغيلية وخطة عمل خماسية وإطار وأدوات ونماذج للتنمية القائمة على النتائج. وستوفر الاستراتيجية التشغيلية أيضاً خطة موارد لتطوير أدوات تمويل مبتكرة لتعبئة الموارد دعماً للبلدان الأعضاء للاستجابة بفعالية للمخاطر والصدمات التي تسببها الكوارث الطبيعية.
كذلك، سيسعى البنك، مستنداً إلى خبرته في التمويل الإسلامي، إلى استحداث منتجات تكافل جديدة ومبتكرة لتمويل مخاطر الكوارث موافقة للشريعة. وسيضع استراتيجية تشغيلية تشتمل على خطة لحشد الموارد تحلّل وتحدّد مصادر التمويل المختلفة (كالجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية والصناديق الدولية).

## السياسات ذات الصلة

ترتبط هذه السياسة بالسياسات القطاعية والمحورية للبنك وهي: الزراعة، والتعليم، والطاقة، والصحة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة، واستراتيجية تنمية الشباب، وسياسة الهشاشة والقدرة على الصمود؛ وتغير المناخ، والتعامل مع المجتمع المدني.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائة الثالثة (333) [15 ديسمبر 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة التنمية البشرية

# قطاع التعليم

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

التعليم عامل أساسي من عوامل التنمية البشرية. ولا يزال الكثير من المشاكل مطروحاً، مع ما تحقق من مكاسب كبيرة على مر السنين في بلوغ غايات "الأهداف الإنمائية للألفية"، المتمثلة في زيادة الالتحاق بالمدارس، وخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتقليص الفوارق بين الجنسين. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن العالم لا يسير في الطريق الصحيح نحو الهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة". إذ يواجه عقبات كأداء تتمثل في عدم كفاية التمويل، وزيادة استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يعرّض الوظائف الحالية للخطر في جميع أنحاء العالم، والافتقار إلى الدافع السياسي لتنفيذ الإصلاحات، وسوء الإدارة والتخطيط، وهو ما يؤدّي إلى نقص المدرّسين المؤهَّلين، وفقر بيئات التعلم، وعدم كفاية حصائل التعلم، وتقادم المناهج الدراسية، إلخ. وهناك أيضاً قضايا جديدة تتمحور حول أداء النظم التعليمية وعدم تأهب المتعلمين للتعامل مع عالم سريع التغيّر.
ويقوم موضوع "التعلم من أجل التنمية البشرية" على فكرة مؤدّاها أن الاهتمام لا ينصبّ في التعليم على التمدرس بل على جودة التعلّم، وأن التعلم يكون من المهد إلى اللحد. وإدراكاً من هذه السياسة لتنوّع مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما بين البلدان الأعضاء، فإنها تسلك نهجاً متكاملاً مقروناً بالانتقائية والمرونة، في جميع المراحل، بدءاً من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي، ويشمل ذلك تطوير القدرات، مع التركيز على تعزيز التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي من أجل التصدي للمشاكل التي تواجه هذا القطاع تصدّياً شاملاً.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: توفّر هذه السياسة إطاراً غير تقديريّ للمبادئ والنوايا التي تنظم جميع الاستثمارات والعمليات المتعلقة بالتعليم التي يضطلع بها البنك والمنظمات الشريكة له في البلدان الأعضاء. وهي الدليل الرئيس الذي يُهتدى به لتحقيق أهداف البنك وغاياته، واتخاذ قرارات استثمارية واعية ومتسقة في مجال التعليم والتنمية البشرية. ويقوم إطار هذه السياسة على ثلاث ركائز:

يشمل توفير التعليم الأساسي المعزّز تدخلات في مجال رعاية الطفولة المبكرة ونموها، والتعليم الابتدائي ومحو الأمية، والتعليم غير الرسمي. وسينصب الاهتمام في التدخلات في المستويين الابتدائي والثانوي على الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ودمج نظام التعليم الإسلامي الموازي مع النظام الرسمي. وسينصبُّ الاهتمامُ أيضاً على تعزيز النُّظُم التعليمية لضمان أن يكون للتدخُّلات تأثيرٌ يُحدِثُ تحوُّلاً.

ويشمل توفير التعليم ما بعد الأساسي دعم التعليم الثانوي العالي والتعليم والتدريب الفنيّ والمهنيّ، والتعليم ما بعد الثانوي أو العالي. وسيدعم انتقال المتعلمين من التعليم الأساسي بمسارات متعدّدة مؤدية إلى النجاح في المساعي الأكاديمية وتنمية المهارات في العالم الرقمي لتعزيز قابلية الخريجين للتشغيل والعمل المأجور.
وستستلزم أنشطة المناصرة والخدمات الاستشارية الدعوة إلى الشمول والإنصاف بإصلاح النظم وإجراء تدخلات هادفة. وسيعزّز البنك تعامله مع الشركاء ومع الجهات المعنية في النظام العالمي للمعونة وفي الخطاب المتعلق بالتعليم.

• العوامل المساعِدة: العوامل المساعِدة الستة الشاملة لهذه السياسة هي: تعزيز النظم، والشمول، والتمويل المبتكر، والشراكات، وتطوير القدرات، وتكامل التكنولوجيا.

• المبادئ التوجيهية: ستسترشد هذه السياسة بالتعاليم الإسلامية التي مؤداها أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، ووجوب منح جميع الأطفال (ذكوراً وإناثاً) حق العيش والازدهار لبلوغ أقصى إمكاناتهم. أما المبادئ التوجيهية، فهي: وضع أساس للتنمية البشرية؛ وتعزيز التنمية البشرية؛ وتطوير الشراكات ذات القيمة المضافة؛ وتحسين تمويل التعليم؛ واعتماد نهج مشترك في "مجموعة البنك".

## تنفيذ السياسة

يجري إعداد استراتيجية لقطاع التعليم وإطار لتنفيذها وعياً من البنك بالحاجة إلى الانتقائية والمرونة في خياراته الاستثمارية. وستُواءم مع خيارات الاستثمار في هذه السياسة التي تسلّط الضوء على ثلاثة مستويات من الاستثمارات هي: الاستثمارات الضرورية لبناء أساسيات التنمية البشرية؛ والاستثمارات الحاجية لدعم تعزيز التنمية البشرية؛ والاستثمارات التحسينية التي تنطوي على المناصرة والخدمات الاستشارية. وسيبيّن في الاستراتيجية حجم الموارد اللازمة وآليات حشدها.

## السياسات ذات الصلة

ترتكز هذه السياسة على الاستراتيجية العشرية للبنك وأهداف البرنامج الخماسي للرئيس المتمثلة في تعميم تعليم جيّد ومناسب يكفل التعلُّم المستمرّ اللازم للحد من الفقر وتقاسم ثمار النموّ الاقتصادي. وتتوافق أيضاً مع تطلعات "أهداف التنمية المستدامة"، وتتسق تمام الاتساق مع الأولوية التي يحظى بها التعليم في "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025".
وتوافق هذه السياسة السياسات التشغيلية لمجموعة البنك والوثائق الشاملة المتعلقة بالاستراتيجية والسياسات، ولاسيما في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتمكين المرأة والشباب، وتغير المناخ.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) [3 ديسمبر 2018]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية | شعبة البنى التحتية الاجتماعية

# قطاع الطاقة

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تتوزع بلدان البنك في أربع قارات، وتواجه مشاكل متنوعة في مجالات المناخ والبيئة والطاقة. وهي تتمتع بإمكانات عالية في مجال الطاقة المائية والطاقة الشمسية، ولكن الاستفادة منها لا تزال ضعيفة حتى الآن.

وتواجه بعض البلدان الأعضاء في البنك ندرة في الطاقة، في حين تعاني بلدان أخرى من هدر في استخدام الطاقة. وبين جميع البلدان الأعضاء تباين واضح في فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وتحدد السياسة المتعلقة بقطاع الطاقة الاتجاهات العامة لتوجيه عمليات الطاقة المستقبلية للبنك في البلدان الأعضاء، وذلك طبقاً لأحكام "اتفاقية تأسيس البنك" واستراتيجيته العشرية وخطة تطويره استناداً إلى البرنامج الخماسي للرئيس.

وتتناول السياسة القضايا المشار إليها آنفاً والمتعلقة بالحصول على الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة بالنظر إلى الإمكانات العالية للطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء وتدبير استهلاك الطاقة.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

ستواصل هذه السياسة عملية التحول في محفظة قطاع الطاقة بالبنك لمواءمتها مع الهدف العام المتمثل في الحد من الفقر. وستبنى على مواطن القوة المعترف بها في البنك في ممارسة الطاقة، ولاسيما في مجالات توليد الطاقة التقليدية وشبكات نقل وتوزيع الطاقة. وستبذل كل الجهود لاستخدام أنظف خيارات التكنولوجيا المتاحة تجارياً وأكثرها كفاءة لزيادة الأداء الفني وتحسين استخدام مصادر الطاقة عموماً. وفي الوقت نفسه، ستكون تدخلات البنك أكثر انتقائية لتحقيق التوازن في تخصيص الموارد بين ركائز السياسة. ويتضمن إطار السياسة أربع ركائز رئيسة هي:

- زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة: سيعزز البنك دعمه لفرص الحصول على الكهرباء بالمواظبة على إضافة مكوّن "الوصول" إلى مشاريع الطاقة التقليدية؛ وإعداد نماذج عمل جديدة لتوفير الطاقة بالتوليد الموزّع أو الشبكات اللامركزية أو الحلول المراعية للمستهلِك؛ والترويج تدريجياً للشكل الحديث لخدمات الطاقة لسدّ الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الإضاءة والطبخ والتدفئة، إلخ.

- توسيع نطاق الطاقة المتجددة: يعتزم البنك الاضطلاع بدور الحافز في تعزيز الطاقة المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية، في سعيه لتحقيق هدفه المتمثل في تطوير الطاقات المستدامة بديلاً عن أنواع الوقود الأحفوري.

- الكفاءة في استخدام الطاقة: سيساعد البنك البلدان الأعضاء على تقييم الممارسات الفضلى في إدارة الطاقة؛ وتكييف هذه الممارسات مع الخصائص الفريدة للبلدان الأعضاء؛ وتكييف أطر السياسات وإجراءات التخطيط والإدارة لاعتماد تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة.

- تحسين الخدمات المعرفية: يشكّل العمل القطاعي والمساعدة الفنية عنصرين أساسيين في مساعدة البلدان الأعضاء. وستركز هذه السياسة على عدد قليل من الأنشطة المختارة بعناية لترسيخ مكانة البنك بصفته شريكاً معترفاً به ومقدّماً لمعارف رفيعة الجودة للبلدان الأعضاء.

• العوامل المساعِدة: هناك أربعة عوامل مساعِدة رئيسة لحفز هذه السياسة هي: تنمية القطاع الخاص؛ والتمويل المبتكر (كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، تغير المناخ)؛ والتكامل الطاقي الإقليمي؛ وبناء الشراكات.

• المبادئ التوجيهية: المبادئ التوجيهية لهذه السياسة هي التركيز القُطريّ والنهج الانتقائيّ، وآليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ، والقدرة، والمناصرة.

## تنفيذ السياسة

لتعزيز الحوار في قطاع الطاقة ودعم الانتقائية القُطرية في كل بلد عضو من طريق عمليات البنك في قطاع الطاقة، سيعد البنك استراتيجية قطاع الطاقة لتلخيص موقفه واحتياجاته وأولوياته في الدعم الذي سيقدمه في المستقبل. وسيلي ذلك إطار تنفيذ لتوفير أساس مدروس لمناقشة احتياجات القطاع وأولويات التمويل مع الحكومة.

## السياسات ذات الصلة

تتوافق السياسة المتعلقة بقطاع الطاقة مع السياسة المتعلقة بتغير المناخ خصوصاً، ومع سائر سياسات البنك.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) [3 ديسمبر 2018]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية | شعبة البنى التحتية البيئية

# الهشاشة والقدرة على الصمود

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

زادت النزاعات بعد عقود من الانخفاض النسبي. ففي سنة 2016، حدث 47 نزاعاً داخل البلدان، وهو أعلى عدد من النزاعات خلال 20 سنة. وفي سنة 2018، بلغت حالات النزوح القسري رقماً قياسياً بلغ 68,5 مليون شخص. وغالبية اللاجئين على الصعيد العالمي (57%) ينحدرون من ثلاثة بلدان، هي أفغانستان، والعراق، وسوريا. وتوجد بين البلدان الأعضاء في البنك بعض أشد البلدان هشاشة وتضرراً من بالنزاعات. وتمثل البلدان الأعضاء في البنك ما يزيد عن 50%، أو 19 من أصل 36 بلداً، من البلدان التي صنفها البنك الدولي ضمن البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وإضافةً إلى ذلك، يحدّد إطار حالات الهشاشة الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 58 بلداً يعاني من الهشاشة سنة 2018. ومن بين تلك البلدان 29 بلداً عضواً في البنك. ومما يثير قلقاً أكبر أن من بين هذه البلدان الأعضاء التسعة والعشرين يعاني 14 بلداً عضواً في البنك من هشاشة مستمرة، لأنها وردت في كل قائمة من القوائم التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ سنة 2008.

وعلاوة على ذلك، يحدث 60% من النزاعات في جميع أنحاء العالم في منطقة منظمة التعاون الإسلامي التي هي أيضاً عرضة للهشاشة المتعددة الجوانب وذات التكاليف البشرية الباهظة من حيث التدفق الجماعي للاجئين والنازحين. يضاف إلى ذلك أن 80% من أضعف الفئات في العالم، حسب تقرير "حالات الهشاشة" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ستعيش في هذه السياقات الهشة قبل سنة 2030 إن لم تتّخذ تدابير في هذا الشأن. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يولي البنك اهتماماً كبيراً لمنع نشوب النزاعات ولدعم جهود الوساطة.

ويؤدي النزاع داخل البلدان وفيما بينها إلى خسائر في الأرواح، وإلى الإعاقة، والنزوح، وتدمير الأصول، وضعف الحوكمة، وانهيار التماسك الاجتماعي، ويؤدي حتماً إلى القضاء على مكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالمثل، فإن شِراك الهشاشة تعرقل النموّ والازدهار وتحدِث أضراراً على المستوى المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويتمثل الغرض من هذه السياسة في وضع المعايير ورسم التوجه الاستراتيجي للبنك من أجل تعزيز المؤسسات، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

وتسعى هذه السياسة إلى التصدي للعوامل المسبِّبة للهشاشة، التي تتراوح بين الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والتهميش والتنمية غير المتكافئة. وإذ تستفيد هذه السياسة من خبرات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى وما تواجهه من صعوبات، فإنها تركّز على خيار الشراكة، وتصبّ اهتمامها على الوقاية وبناء جسر يكفل انتقالاً حاسماً من الإغاثة إلى التنمية.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

التعزيز

## إطار السياسة

توافق هذه السياسة الركيزة الثالثة من ركائز إطار الاستراتيجية العشرية، المتمثلة في التنمية الاجتماعية الشاملة، التي يسعى البنك في إطارها إلى سدّ احتياجات السكان المعرّضين لخطر التخلّف عن الركب في مجالات أساسية كالصحة، والتعليم، والتشغيل، والدعم خلال الأزمات، وبناء المؤسسات، وتمكين المرأة، والتخفيف من حدة الفقر المدقع. وتوافق هذه السياسة أيضاً البرنامج الخماسي للرئيس، الذي يدعو البنك إلى أن يكون مبادِراً وسريع الاستجابة في مواجهة المشاكل التي تعانيها البلدان الأعضاء، ومنها الهشاشة والنزاع. وتراعي هذه السياسة الهيكل التنظيمي اللامركزي، والأولويات الإستراتيجية، ونموذج عمل البنك. وتستند إلى الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من بنوك إنمائية أخرى متعددة الأطراف وجهات دولية فاعلة في التنمية. والركائز الرئيسة لهذه السياسة هي:

- الركيزة الأولى: الاستثمار في الوقاية؛
- الركيزة الثانية: الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛
- الركيزة الثالثة: دعم الانتعاش والقدرة على الصمود؛
- الركيزة الرابعة: حشد الموارد لتحقيق القدرة على الصمود.

وتحتوي هذه السياسة على المبادئ التوجيهية الستة التالية: انخراط البلدان، والقابلية للتكيف، والتضامن، والانتقائية، والسياق، وحساسية النزاعات، والشراكات.

## تنفيذ السياسة

يعكف البنك في الوقت الحالي على إعداد استراتيجية تشغيلية تحدِّد المواضع الاستراتيجية والأطر والمعايير والملاحظات التوجيهية وأدوات تنفيذ السياسة. وتقترح هذه الاستراتيجية خطط عمل وإطاراً للإدارة القائمة على النتائج خلال السنوات الخمس المقبلة. ولا تستمسك هذه الاستراتيجية بنهج جامد، بل تعتمد على طائفة من المبادئ التوجيهية والأدوات والقوالب والإجراءات المرنة والعملية التي يتعين على البنك اعتمادها حسبما يناسب كل حالة من حالات الهشاشة والتضرر من النزاعات.
ويسعى البنك إلى الاستفادة من موارده وتأثيره في حالات الهشاشة والنزاع بإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى ذات الصلة، وإضفاء الطابع اللامركزي على عملية اتخاذ القرار، والاستعانة بالمنصات العالمية لحشد التمويل الجماهيري، وغير ذلك من الأساليب التشاركية لزيادة المعرفة والابتكار وتعبئة الموارد والتنسيق. ومن أدوات التمويل المحتملة التي يمكن الاستعانة بها آلية تمويل مكافحة الهشاشة (التسهيل التمويلي)، وهو آلية تمويل مبتكرة للصرف السريع تتيح المِنح والتمويل الميسّر لدعم الوقاية، والانتقال، والانتعاش، والقدرة على الصمود.

## السياسات ذات الصلة

ترتبط هذه السياسة بالسياسات القطاعية والمحورية للبنك، وهي الزراعة، والتعليم، والطاقة، والصحة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة، واستراتيجية التنمية الاجتماعية، والسياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود، والسياسة المتعلقة بتغير المناخ، وسياسة التعامل مع المجتمع المدني.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع التاسع والعشرون بعد المائة الثالثة (329) [24 فبراير 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة التنمية البشرية

# سياسة قطاع الصحة

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

ترمي "سياسة البنك المتعلقة بالصحة" إلى توجيه كل برامج البنك وعملياته المتعلقة بالصحة، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة في البلدان الأعضاء في سياق توفير الرعاية الصحية الأولية. وستظل التغطية الصحية الشاملة حجر الزاوية في إعداد البرامج في البلدان الأعضاء في البنك طبقاً للتوافق الدولي. وستجعل هذه السياسة البنك يستكشف وسائل جديدة ومبتكرة لتمويل الصحة وإحداث التأثير بالاستعانة بنهج سلسلة القيمة العالمية الجديد من أجل "تسخير الأسواق للتنمية"، وتتمحور حول موضوع "خدمات صحية جيّدة بتكلفة ميسورة من أجل التنمية البشرية". وتبرز هذه السياسة رؤية البنك المتعلقة بصحة السكان في البلدان الأعضاء في إطار المبدإ الشرعي الأساسي "كفّ الأذى" والاستفادة من الميزة المتأصلة للهوية الإسلامية لتقديم البرامج الصحية في البلدان الأعضاء. وتقوم السياسة المتعلقة بالصحة على ست ركائز يُتوخَّى منها تحقيق الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة"، والمساهمة في تحقيق الغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و4 و5 و6 بالتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثِّرة في الصحة، ودعم الصحة في جميع السياسات. وهذه الأهداف موافقة للأهداف الاستراتيجية العريضة الحالية للبنك، ولاسيما البرنامج الخماسي للرئيس، الذي يركز على الكفاءة، والروابط، والابتكار في التمويل، وتحقيق النتائج.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

تقوم هذه السياسة على ست ركائز تعزز الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة" وما يتصل به من غايات، وتساهم في تحقيقه. وتدعم جميع الركائز مباشرة خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجية في مجال الصحة، والبرنامج الخماسي للرئيس، والاستراتيجية العشرية:

- استهداف المجتمعات الهشة والفقيرة: تركز هذه الركيزة على المسائل المتعلقة بأداء النظام الصحي، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، وصحة الأمهات والمواليد والأطفال، والحماية من المخاطر المالية للشرائح المنخفضة الدخل والهشّة، ومنها النساء، والأطفال، والنازحون، واللاجئون، والأقليات، وذوو الاحتياجات الخاصة.
- إعطاء الأولوية لتقديم الرعاية الصحية الأولية والوقاية، مع دعم محدود واستثنائي للرعاية الصحية التخصُّصية والمستشفيات المتخصّصة: فالرعاية الصحية الأولية حجر الزاوية في نظام صحي مستدام وفي أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالصحة للتقليل من انعدام العدالة والمساهمة في تحسين الرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى الاستقرار والأمن الاجتماعيّين في كلّ البلدان.
- دعم المبادرات الوطنية لتمويل الصحة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة: يلتزم البنك دعمَ البرامج الحكومية المتعلقة بتحقيق الهدف المعترف به عالمياً والمتمثل في الحماية من المخاطر المالية، وذلك بالتغطية الصحية الشاملة.
- التمويل المبتكر لمشاريع الصحة وبرامجها: قدمت الآليات والأدوات التمويلية المبتكرة الحالية للبنك، ومنها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والتمويل المبتكر الثلاثي الترابح، وصندوق العيش والمعيشة، فرصة للمزيد من التمويل الميسر، على قلّته، بواسطة المنح والقروض الميسّرة للبلدان الأعضاء. وينبغي أن ينظر البنك أيضاً في النهوض بتسخير صيغ التمويل الإسلامي القائمة (كالتكافل الأصغر، والوقف، والزكاة) للصحة.

- تحقيق الاستثمار المؤثر بدعم القطاعات والسياسات المجالية الأخرى: ستدعم هذه السياسة توجه البنك نحو سلاسل القيمة العالمية بثلاثة أنواع من المبادرات: 1) تشجيع استثمارات كبيرة أخرى بالتصدي لمشاكل الصحة في العمل، والصحة المجتمعية، عند إجراء الاستثمارات؛ 2) تشجيع التنمية الاقتصادية الوطنية في صناعات قطاع الصحة التي يمكن أن تكتسب مزايا تنافسية كالصناعة الدوائية المحلية، والسياحة العلاجية، وإنتاج اللقاحات وغيرها من المواد الصحية؛ 3) الاستفادة من قطاعات سلاسل القيمة العالمية الخمسة المنتقاة لاستراتيجيات الشراكة القُطرية من أجل اتخاذ مبادرات في قطاع الصحة تخدم البيئة والسكان (رأس المال البشري) الذين سيستفيدون من سلاسل القيمة العالمية. وسيؤدي ذلك إلى الاتساق مع تطوير رأس المال البشري في مجالي الصحة والتعليم.

- تحسين حوكمة البنك وبناء قدراته في مجال الصحة: ستستلزم الضرورة أنشطة متخصصة لتعزيز قدرات الجهات المعنية الداخلية والخارجية، ومنها البلدان الأعضاء. وتتطلب عمليات قطاع الصحة الفعالة والمناسبة موظفين ذوي قدرات فنية عالية وتجربة في قطاع الصحة في كل من البنك والبلدان الأعضاء. وينبغي أن يساءل الموظفون الفنيون والنظراء في البلدان الأعضاء عن تحقيق الأهداف وبلوغ مؤشرات الأداء.

العوامل المساعِدة: العوامل المساعِدة هي: (1) الإنصاف حتى "لا يتخلف أحد عن الركب"؛ (2) الشراكة وتعزيز التعاون مع كيانات مجموعة البنك لضمان الاتساق الداخلي للعمليات؛ (3) الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الشمول وحشد الموارد؛ (4) بناء قدرات موظفي البنك والشركاء الرئيسين على صعيد البلدان الأعضاء.

## تنفيذ السياسة

ستُعِدّ إدارةُ الممارسات العالمية في مجال البنى التحتية الاجتماعية الاستراتيجيةَ المتعلقة بسياسة قطاع الصحة وتضمن مراجعة الجودة والاتساق مع الممارسات العالمية، أي الغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وركائز السياسة، والأهداف المنشودة. وسيتولى رؤساء فرق العمليات المتعلقة بالصحة، العاملون في المراكز الإقليميّة مسؤولية الإشراف على تنفيذ المشروع طبقاً لهذه المبادئ التوجيهية والاستراتيجية المتعلقة بالسياسة، إضافة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوريد وصرف الأموال. ويدخل دعم تصميم المشاريع، والإعداد، والتقييم القبلي، والتقييم البعدي أيضاً في صميم دور فريق إدارة الممارسات العالمية المعني بالصحة.
ويندرج رصد عملية تنفيذ الاستراتيجية ضمن دور الممارسات العالمية ذات الصلة. وستتعاون الجهات المعنية، ومنها الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، على تنفيذ الاستثمارات كلٌّ بحسب مزاياه النسبية. وسيوضع لأنواع التعاون هذه، خلال تنفيذ السياسة المتعلقة بالصحة، مؤشرات أساسية للجودة لقياس مستويات وشكل التعاون في إطار الشراكات.

## السياسات ذات الصلة

ستدعم السياسة المتعلقة بقطاع الصحة السياسات المحورية المتعلقة بتغير المناخ، والتنمية البشرية، وتمكين المرأة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسياسة التعامل مع المجتمع المدني، والشراكات بين بلدان الجنوب من خلال برنامج تبادل المعارف والخبرات.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائة الثالثة (333) [14 ديسمبر 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية | شعبة البنى التحتية الاجتماعية

# تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

سيؤدي عدم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دمجاً فعّالاً في الخدمات العامة وعمليات القطاع الخاص إلى توسيع الفوارق الاجتماعية والتنافسية وعزل البلدان عن منافع الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولما كانت التكنولوجيا تتقدم بوتيرة سريعة، فإنه من الضروري التصدي للصعوبات التي تواجه البلدان الأعضاء في مجال التنمية بالاستخدام الناجع والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحرص على مراعاة إمكانات اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- وهي إمكانات استراتيجية- في تصميم المشاريع وتنفيذها.
وترمي هذه السياسة إلى توسيع مجالات العمل التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنك، التي تركز على تمويل البنى التحتية لشبكات الاتصالات. ويعتزم البنك دعم الاستراتيجيات الرقمية الشاملة الرامية إلى تمكين البلدان الأعضاء من التقدم في مجال الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

تقوم هذه السياسة على أربع ركائز لتدخُّل البنك في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على عوامل أبرزتها البلدان الأعضاء وعلى الميزة النسبية للبنك:

- الأنظمة: دعم البلدان الأعضاء في وضع وتنفيذ الأطر التنظيمية وأطر السياسات التي تجذب استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ابتغاء حصول الجميع على تلك التكنولوجيا بتكلفة ميسورة على الصعيد العالمي.

- البنى التحتية: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحفيز الاستثمار فيها لتوفير البنى التحتية في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات في المناطق الريفية والمناطق النائية، حيث لا يكون استثمار القطاع الخاص مربحاً. وسيدعم البنك الجهود المبذولة لتوفير الإنترنت الواسعة النطاق للاجئين والنازحين.

- التطبيقات: مساعدة البلدان الأعضاء على تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر (17). وسيدعم البنك المشاريع والمبادرات والأنشطة التي تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع كلّ من التعليم، والصحة، والزراعة، والمياه، والنقل، والطاقة، وتيسير الخدمات العامة وخدمات التوريد.

- الاقتصادات القائمة على المعرفة: مساعدة البلدان الأعضاء على تنمية اقتصادها لتصبح قادرة على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها. وسيصب البنك اهتمامه على تطوير القدرات البشرية لحفز التحوّل الرقمي للأشخاص والشركات والحكومات.

العوامل المساعِدة: تقوم ركائز هذه السياسة على عوامل مساعِدة يتعين مراعاتها عند إعداد عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن هذه العوامل المساعِدة الإطار المؤسسي، والقدرات والحوكمة، والأمن السيبراني، وحماية البيانات والخصوصية، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية والاجتماعية، وتغير المناخ.

المبادئ التوجيهية: المبادئ التوجيهية لهذه السياسة هي التركيز القطري والانتقائية، وآليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمعارف والمناصرة.

## تنفيذ السياسة

لتعزيز الحوار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم الانتقائية في التركيز القُطريّ في كل بلد من البلدان الأعضاء تنفّذ فيه عملياتٌ للبنك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعدُّ البنك مذكرة خاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل بلد عضو تلخّص حالة القطاع واحتياجاته وأولويات البنك في دعمه. وسيواءم إعداد وتحديث هذه المذكرات مع البرمجة القُطرية السنويَّة وإعداد استراتيجيات الشراكة القُطرية.
وتقتضي هذه السياسة من البنك أن يرصد باستمرار أداءه في دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد لهذه السياسة من قياس مدى مساهمة الاستثمارات في القطاع في تقدّم البلدان الأعضاء. وسييسّر البنك التقييم الرسمي لأداء استثماراته بموجب السياسة المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## السياسات ذات الصلة

توافق السياسة المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع السياسات القطاعية للبنك.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثاني والثلاثون بعد المائة الثالثة (332) [8 سبتمبر 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية | شعبة البنى التحتية الاقتصادية

# التعاون والتكامل الإقليمي

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تتنوع البلدان الأعضاء تنوُّعاً كبيراً من حيث موقعُها الجغرافيُّ ودخلُها الفرديُّ وحجمُ اقتصادها الوطنيّ وطبيعتُه. ويشمل هذا التنوع كذلك حجم ترابطها الأقاليميّ ونوعيته ودرجة نفاذها إلى الأسواق العالمية. وتتيح هذه الاختلافات بين البلدان الأعضاء فرصاً لتطبيق مبادئ ومبادرات التعاون والتكامل الإقليميّ ابتغاء مواصلة تطوير واستخدام ما تتمتع به هذه البلدان، منفردةً ومجتمعةً، من مزايا نسبية لمصلحتها الجماعية. وتمكِّن تدخُّلات التعاون والتكامل الإقليميّ من تحرير حركة السلع والخدمات والمعلومات والوسائل التكنولوجية والأشخاص عبر الحدود. ونتيجة لذلك، توفّر السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي توجيهات بشأن برمجة وتخطيط وتنفيذ ودعم وتمويل العمليات القطاعية وغيرها من العمليات المحورية التي تندرج في إطار أنشطة التعاون الإقليميّ وتكامل الأسواق.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: ترمي "السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميّ" إلى سدّ أولى احتياجات البلدان الأعضاء في مجال التعاون والتكامل الإقليميّ، وإلى تحسين فعالية وكفاءة تدخُّلات البنك. وبعبارة أدق، ترمي هذه السياسة إلى بلوغ الأهداف التالية: (1) تحسين فعالية وكفاءة تدخلات البنك؛ (2) دعم البنك لكي يصبح منصة ربط فعالة للتعاون بين البلدان الأعضاء ومنظمات التعاون الإقليمية؛ (3) تقوية التعاون الاقتصاديّ بين البلدان الأعضاء، وتيسير المزيد من التجارة والاستثمار مع الاقتصاد العالميّ.

وفيما يلي الركائز الأربع الرئيسة لسياسة البنك واستراتيجيته الجديدة في مجال التعاون والتكامل الإقليميّ:

- تعزيز الترابط العابر للحدود بالاستثمار في أصول البنى التحتية المادية التي تربط بين الأسواق وتضمن حسن عمل الصناعات. ويشمل ذلك أيضاً الاستثمار في الخدمات لتيسير التنقل العابر للحدود.

- تحسين مناخ الاستثمار لتيسير الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية الإقليمية. وسيتحقق ذلك في المقام الأول بدعم تنمية سوق رأس المال والمال الإقليمي من طريق وكالات تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية.

- تعميم تمويل التجارة والتمويل الإسلامي من طريق استثمار الموقع الفريد للبنك بين مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف لجمع كل بلدانه الأعضاء تحت راية واحدة.

- تيسير التعاون في مجال توفير المنافع العامة الإقليمية، مما يستدعي المزيد من التعاون بين البلدان الأعضاء على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة وتقديم المساعدة للسكان المستضعفين والنازحين في حالات الهشاشة والنزاع العابرة للحدود.

• العوامل المساعِدة:

-أهمية تنفيذ الاتفاقيات القائمة العابرة للحدود أو الالتزامات الرسمية المشتركة؛
-المساهمة في تحسين حوار السياسات الإقليمية بشأن التجارة والاستثمار والتعاون النقدي والمالي؛ والتعاون على المنافع العامة الإقليمية؛ ومواءمة إصلاحات السياسات المحلية مع الأهداف العابرة للحدود؛ والبحوث ونقل المعارف واستخدامها؛
-إيجاد فرص جديدة لتحسين وتوسيع نطاق التعاون المباشر بين بلدان متعددة، ومنها منظمات التعاون الإقليمية أو غيرها من المؤسسات الإقليمية؛
-تقوية وتوسيع نطاق دور الحافز الذي يؤديه البنك في تعبئة وتسخير تمويل مباشر إضافي للمشاريع من مصادر رسمية أو من القطاع الخاص لفائدة البلدان الأعضاء ومنظمات التعاون الإقليمية لدعم السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي، مع إعطاء الأفضلية لتوليد قيمة مضافة في هيئة تمويل إسلامي؛
-إيجاد استثمارات إضافية بجلب تمويل خارجي، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، للبلدان المشاركة التي قد لا تكون جاهزة لتنفيذ مشاريع وطنية؛

• المبادئ التوجيهية: المبادئ التوجيهية هي: (1) ربط التدخلات بأهداف التنمية المستدامة؛ (2) دعم الاندماج في سلسلة القيمة الإقليمية تمهيداً لتعزيز الاندماج في سلسلة القيمة العالمية؛ (3) النهوض بتبادل المعارف. النهوض بالخدمات الاستشارية في مجال الممارسات الفضلى وغير ذلك من الابتكارات وتقديمها لأنواع شتى من العمليات العابرة للحدود، وأداء دور جهة التنسيق لتبادل المعارف المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي، ومنها الممارسات الفضلى، في القطاعات ومجالات الخبرة ذات الصلة.

## تنفيذ السياسة

ستنفذ "السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي" بتنسيق وثيق مع البرنامج الخماسي للرئيس. وبعبارة أدق، سيؤدّي البنك، وهو يعتمد على قدراته ومواردة المؤسسية، أربعة أدوار تتعلق بالتعاون والتكامل الإقليمي: (1) دور المستشار؛ (2) دور المموِّل؛ (3) دور الباني للقدرات والوسيط المعرفي؛ (4) دور الشريك.

ومن الناحية التشغيلية، أُعِدّت، على أثر اعتماد السياسة، إستراتيجية تشغيلية مفصَّلة تتعلق بالتعاون والتكامل الإقليمي، أجرت تقييماً لعمليات التعاون والتكامل الإقليمي للبنك وشركائه من أجل إعداد خطط عمل إقليمية مفصَّلة تتعلق بالتعاون والتكامل الإقليمي، وذلك بالتنسيق مع شركاء البنك والجهات المعنية، ومنها المراكز الإقليمية والبلدان الأعضاء. وسيسعى البنك إلى جذب موارد عالمية يناهز قدرها 1,25 مليار دولار أمريكي في البداية وتسخيرها لدعم عمليات التعاون والتكامل الإقليمي، ويشمل ذلك المبادرات الداخلية (من جميع كيانات البنك) والعالمية (مثل صناديق المناخ الدولية، وصناديق البنى التحتية الإقليمية، إلخ.) التي توفر موارد إضافية.

## السياسات ذات الصلة

ترتبط هذه السياسة، من الناحية التشغيليّة، بسياسات واستراتيجيات مجالية وشاملة معلومة، وتتفاعل إلى حدّ كبير مع السياسات المتعلقة بتعبئة الموارد (قيد الإعداد)، والسياسات المتعلقة بتطوير القدرات، وتغير المناخ، والطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قيد الإعداد)، والتعليم.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الحادي والثلاثون بعد المائة الثالثة (331) [7 يوليو 2019]

## جهة التنسيق

مجمع البرامج القطرية | إدارة الاستراتيجية والتعاون القُطري | شعبة الاستراتيجية القُطرية وتكامل الأسواق

# تبادل المعارف والخبرات

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

البنك الإسلامي للتنمية هو البنك الإنمائيّ المتعدد الأطراف الوحيد الذي ينتمي جميع بلدانه إلى "الجنوب" النامي. وما فتئ يعزّز في تدخلاته- مُذْ أنشئ- مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد ظهرت مع مرور الوقت العديد من البرامج الرائدة الرامية إلى تعزيز الترابط بين البلدان الأعضاء. وتشمل هذه البرامج، على سبيل الذكر لا الحصر، (1) برنامج التعاون الفنيّ؛ (2) برنامج التعاون وتشجيع التجارة؛ (3) برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار.

وبعبارة أدقّ، أنشئ برنامج التعاون الفني لدعم التعاون بين البلدان الأعضاء بصفتها من بلدان الجنوب على أثر إعلان القمة الثالثة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عُقدت سنة 1401هـ بمكة المكرمة. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من عقود عديدة من الخبرة في مجال التعاون الفني، قدّم البنك آلية موسعة موجّهةً نحو تحقيق النتائج، ولاسيما بالتعاون بين بلدان الجنوب، سُميت "برنامج تبادل المعارف والخبرات". وقد اختُبِر هذا البرنامج أربع سنوات (2013-2016) دون صياغة سياسة من أجل التعلم أوّلًا من التجربة في هذا المجال وإعداد سياسة عن بيّنة.

وبعد المرحلة التجريبية، شرع البنك في وضع السياسة المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات من أجل رسم الحدود التشغيلية العملية وتحديد معالم السياسة اللازمة لتوحيد استخدام آلية تبادل المعارف والخبرات في البنك بأكمله.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: "تبادل المعارف والخبرات" آلية تعاون فني موسعة تُتَّخَذ في المقام الأول طريقةً لإنماء القدرات بناءً على التعاون فيما بين البلدان الأعضاء (ومنها الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء). ويمكن تكييفها بسهولة لإجراء أيّ تدخل إنمائي ما دام ما لا يقل عن بلدين من البلدان الأعضاء أو جاليتين إسلاميتين من البلدان غير الأعضاء يرغب في المشاركة في هذا التعاون. ويمكن أن يشمل ذلك التدخل كلًا من الخدمات والمكونات المادية، ومنها التدريب، وتوفير الخبرة، وبناء التجهيزات وتوفيرها.

- العوامل المساعِدة:
  - -المواءمة الإستراتيجية: يجب أن تكون تدخلات تبادل المعارف والخبرات موافقة لأولويات التنمية الوطنية للبلد المستفيد؛
  - -الشمول: تَعتبِر الآليةُ جميعَ البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، ذات معرفة أو خبرة أو تكنولوجيا أو موارد ثبتت جدواها؛
  - -ترتيبات المكاسب المتبادلة: لدى جميع الجهات المعنية ما تكسبه من نقل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد. فأمَّا الجهة المقدِّمة، فتكسب على الأقل مزيداً من الخبرة والتجربة الدولية يمكن أن يؤتي مزيداً من فرص التعاون والتجارة والاستثمار؛ وأما الجهة المستفيدة، فتكسب خبرة وموارد في مجال كان يعوق تنميتها؛
  - -الانخراط والالتزام: تستلزم آلية تبادل المعارف والخبرات من جميع أطراف التبادل الالتزام بتقديم موارد فنية، وعينية أو مالية أو هي معاً للمشروع؛

-مبدأ النِّدّيّة: يقود مشاريعَ تبادل المعارف والخبرات الجهةُ المقدِّمة للخدمة والجهةُ المستفيدة منها من البلدان الأعضاء أو الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، من طريق عملية تشاورية مباشرة تستفيد من المعرفة الداخلية للجهة المستفيدة ومن خبرة الجهة المقدِّمة.

• المبادئ التوجيهية: يعتمد تبادل المعارف والخبرات على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعترف بها دولياً، التي تشمل:
(1) احترام السيادة الوطنية؛
(2) الملكية الوطنية والاستقلال؛
(3) المساواة؛
(4) عدم فرض أيّ شروط؛
(5) عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ (6) المنفعة المتبادلة.

## تنفيذ السياسة

سياسة تبادل المعارف والخبرات سياسة غير محدّدة التوقيت يُسترشد بها في الأخذ بآلية التعاون الفني. وشعبة تبادل المعارف والخبرات بالبنك هي المسؤول الأول عن الإشراف على تنفيذ هذه السياسة بتوفير التوجيه اللازم بشأن تصميم نتائج تدخلات تبادل المعارف والخبرات وتنفيذها وتقييمها. وفي هذا السياق، فإن استخدام الآلية مفتوح أمام جميع الوحدات الإدارية في البنك التي ترى فائدة في الأخذ بهذا النهج لبلوغ أهدافها.

وآلية تبادل المعارف والخبرات أداةٌ تتلقى، في إطار برنامج التعاون الفنيّ، مخصَّصات سنوية من الموارد المالية للبنك التي تنفق على إجراء تدخلات مستقلة في مجال تبادل المعارف والخبرات. ويمكن أيضاً تعميمها في إطار العمليات العادية التي تنفذها أيّ من الوحدات الإدارية التابعة للبنك وكياناته.

ويموّل البنك جزءاً من تدخلات تبادل المعارف والخبرات، في حين تُحشد موارد مالية إضافية من الشركاء. ولا يوجد مبلغ تمويل محدَّد يدعم "سياسة تبادل المعارف والخبرات"، بل يجتذب كل من التدخلات الفردية تمويله الخاص.

## السياسات ذات الصلة

صُمّمت السياسة المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات، من حيث هي آلية لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لكي توائم سائر سياسات البنك القائمة.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثالث والعشرون بعد المائة الثالثة (323) [24 ديسمبر 2017]

## جهة التنسيق

مجمع البرامج القطرية | إدارة الاستراتيجية والتعاون القطري | شعبة تبادل المعارف والخبرات

# العلوم والتكنولوجيا والابتكار

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تتمثل أهمّ الصعاب في ضعف القدرات العلمية والتكنولوجية لمعظم البلدان الأعضاء عن تقديم حلول مستمَدّةٍ من العلوم والتكنولوجيا والابتكار للمشاكل الإنمائية الرئيسة؛ وفي تخلّف المنظومة الوطنية في كثير من البلدان الأعضاء؛ وفي محدودية البحث والتطوير في الصناعة بسبب انخفاض مشاركة القطاع الخاص في دورة الابتكار.

ولمواجهة تلك الصعاب، ستعمل هذه السياسة على تعزيز وتقوية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء ابتغاء تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجموعة متنوعة من التدخلات تشمل بناء القدرات، ودعم السياسات، وأدوات السياسات الملائمة. وسيشمل ذلك الدعم والتوجيه لتطوير نُظم الابتكار الوطنية، ومنظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في برامج ومشاريع "مجموعة البنك".

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: تسري هذه السياسة على جميع المشاريع والبرامج والمبادرات التي يموّلها البنك في حقل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وستضمن تحقيق التآزر بين الاستثمارات. وتقوم هذه السياسة على ثلاث ركائز هي:

- مزيج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار: الاستعانة بطائفة متنوعة من أدوات السياسات المالية المباشرة لتصميم وتنفيذ برامج مباشرة جديدة ودمج برامج ومشاريع أخرى قائمة، وبرامج ومشاريع مشتركة مع بنوك إنمائية أخرى متعددة الأطراف، وتقييم برامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار الجارية وتحسينها بانتظام.

- تعزيز أنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء: تقديم الدعم والمشورة في مجال السياسات للبلدان الأعضاء من أجل إعداد سياسات فعالة وبناء أنظمة ابتكار وطنية ومنظومات ديناميكية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

- الرصد والتقييم: تصميم واستدامة مرصد إلكتروني خاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة البلدان الأعضاء من أجل دعم وضع سياسات مدروسة وتنفيذها وتيسير المقارنة المرجعية للتقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

- العوامل المساعِدة: بناء البنك والبلدان الأعضاء القدرات والشراكات: لتنفيذ هذه السياسة بفعالية، سيُسعى إلى إقامة تعاون فعال بعقد شراكات مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

- المبادئ التوجيهية:
الملاءمة والمواءمات الاستراتيجية: ستكون المبادرات والبرامج ملائمة لخطط البلد الإنمائية وأولويات البنك.

التآزر والتكامل: يجب أن تكون تدخُّلاتُ العلوم والتكنولوجيا والابتكار تدخلاتٍ شاملةً ذات منظور متعدد التخصصات حتى يمكنها التصدي للصعوبات الإنمائية المعقَّدة بوضع واعتماد مزيج متوازن من السياسات، ينسِّق ويدمج بين أدوات البنك المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لإحداث تأثير أكبر ومستدام.
الشراكة من أجل التنمية: إقامة علاقات تعاون وشراكة إقليمية وعالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار و"أهداف التنمية المستدامة" ومع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى.

-الابتكار الشامل: إيلاء الاهتمام للابتكار الاجتماعيّ والشامل، مع مشاركة فعالة للمرأة والشباب في تنفيذ هذه السياسة.

-فعالية التكاليف: بالنظر إلى التكاليف، يجب أن يكون الهدف من الطرائق والأدوات والموارد التي تستخدمها المبادرة هو تحقيق النتائج المتوخاة.

## تنفيذ السياسة

ستنفَّذ هذه السياسة على النحو التالي:

أوّلاً- تعميم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في عمليات البنك. وفي هذا الصدد، يجري إنشاء هيكل الإدارة والشعبة في الوقت الحاليّ، وقد بلغت عملية التوظيف المرحلة النهائية. وعُيّن المسؤول عن تنفيذ السياسة ووُظِّف استشاريّ فنيّ لدعم سيرورة التنفيذ.

ثانياً- يدعم البنك منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، شرعت الإدارة المسؤولة- بالتعاون مع اليونسكو- في دعم بلدين، هما موزمبيق وأوزبكستان، بصفة هذين المشروعين مشروعين تجريبيين. وبموازاة ذلك، تعمل الإدارة المسؤولة مع خبير فنيّ لإعداد تصوّر منظم لدعم البلدان الأعضاء يشمل تجميع البلدان، وتحديد الشركاء المعنيين في البلدان الأعضاء المشتركة لإيجاد تآزر يغني عن تكرار الجهود.

## السياسات ذات الصلة

سياسات البنك القطاعية، كالطاقة، والزراعة، والمياه، والصحة، والتعليم، والسياسات المحورية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، والحد من الفقر، والشراكة، والقدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية، وبناء القدرات، وتغير المناخ.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائة الثالثة (333) [15 ديسمبر 2019]

## جهة التنسيق

مجمع الرئيس | إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار | شعبة استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار

# قطاع النقل

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

يشهد قطاع النقل نموّاً سريعاً في الطلب نتيجة ارتفاع الدخل والمبادلات التجارية والتوسع الحضريّ. ويُتوقع أن يزيد الطلب على الشحن البحريّ والشحن البريّ والنقل غير الحضريّ، بين سنتي 2015 و2050، ثلاثة أضعاف، وأن يزيد الطلب على النقل الحضريّ ضِعفين. وفي العديد من البلدان النامية، ينبغي سدّ نقص النقل سواءً في المناطق الريفية أو في المناطق الحضرية. ولتلبية الطلب المتزايد وتحسين النقل، لا بدّ من إيجاد استثمارات ضخمة في البلدان النامية. وتتباين البلدان الأعضاء من حيث احتياجاتها إلى النقل في مختلف المناطق والمناطق الفرعية. فعلى سبيل المثال:

-في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتمثل الاحتياجات الرئيسة في إكمال ممرات الطرق والسكك الحديدية الوطنية والإقليمية، وتحسين وسائل النقل إلى المناطق الريفية، وتعزيز أنشطة صيانة أصول الطرق الحالية.
-في غرب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث بلغ العديد من البلدان الأعضاء مستوى الدخل المتوسط أو المرتفع، تشمل احتياجات النقل وسائل النقل العام في المناطق الحضرية وتوسيع الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

وتتناول هذه السياسة القضايا المذكورة المتعلقة بتوفير النقل، وأنظمة النقل الفعالة، والربط الإقليمي.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

تقوم هذه السياسة على خمس ركائز تحدّد الأنواع الرئيسة للتدخلات التي سيموّلها البنك في قطاع النقل.
وتستند هذه الركائز إلى أنواع التدخلات التي تحتاج إليها البلدان الأعضاء في مختلف المناطق والمناطق الفرعية، إلى جانب الميزة النسبية للبنك. ويتضمن إطار السياسة خمس ركائز رئيسة هي:

• تعميم النقل الميسور التكلفة:
سيدعم البنك تعميم النقل الميسور التكلفة في البلدان الفقيرة والمحرومة وفي أجزاء من البلدان. وسيشمل ذلك ما يلي:
- تحسين النقل إلى المناطق الريفية لزيادة نسبة السكان الذين يتاح لهم استخدام الطرق في جميع المواسم؛
- تحسين النقل إلى المناطق الحضرية لزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يتاح لهم استخدام وسائل نقل عامّ مريحة وآمنة وميسورة التكلفة.

• إعادة الإعمار بعد الكوارث والنزاعات:
سيساعد البنك البلدان الأعضاء المتضررة على إعادة بناء البنى التحتية الأساسية للنقل .

• أنظمة النقل الفعالة: سيموّل البنك الاستثمارات اللازمة لتحسين كفاءة نظم النقل الكبيرة الحجم وتنافسيتها من أجل تحسين استخدام الموارد وتمكين النموّ الاقتصاديّ.

• الربط الإقليمي:
سيركز البنك في دعمه للربط الإقليمي على ممرات النقل الإقليمية ذات الحجم الكبير وعلى تبسيط إجراءات عبور الحدود والتدابير اللوجستية، ومن ثمّ المساهمة في نمو التجارة.

• النقل الأخضر:
سيساعد البنكُ البلدانَ الأعضاء ذات الدخل المتوسط والمرتفع التي ترغب في إعادة تشكيل أنظمة نقلها على الحد من الآثار البيئية الضارة، كازدحام الحواضر، وتلوث الهواء، والتلوث الناجم عن الضوضاء، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- العوامل المساعِدة: يجب، عند إعداد جميع عمليات النقل، مراعاة ستة عوامل مساعِدة شاملة هي: استدامة الأصول؛ والسلامة المرورية؛ والاستدامة الاجتماعية؛ والاستدامة البيئية؛ وتغير المناخ؛ وتطوير القدرات.
- المبادئ التوجيهية: المبادئ التوجيهية لهذه السياسة هي تعزيز فهم حالة النقل واحتياجات البلدان الأعضاء في مجال النقل. ويشمل ذلك التركيزَ القطري، والانتقائية، وآليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمعارف، والمناصرة.

## تنفيذ السياسة

لتعزيز الحوار المخصَّص لقطاع الطاقة ولدعم الانتقائية القائمة على التركيز القُطري، سيعمل البنك، في كل بلد من البلدان الأعضاء التي تنفَّذ فيها عمليات موجَّهة لقطاع النقل بدعم منه، على إعداد استراتيجية قطاع النقل لتلخيص موقفه واحتياجاته وأولوياته فيما سيقدم من دعم في المستقبل. وسيلي ذلك إطار تنفيذ غايته توفير أساس مدروس لمناقشة احتياجات القطاع وأولويات التمويل مع الحكومات المعنية.

## السياسات ذات الصلة

تتفق "السياسة المتعلقة بقطاع النقل" مع "السياسة المتعلقة بتغير المناخ" خصوصاً ومع سياسات البنك الأخرى عموماً.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) [3 ديسمبر 2018]

## جهة التنسيق

مجمع البرامج القطرية | إدارةالبنى التحتية الاقتصادية الاجتماعية | شعبة البنى التحتية الاقتصادية

# تمكين المرأة

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

ترمي "السياسة المتعلقة بتمكين المرأة" إلى المساهمة في التنمية المستدامة والشاملة في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وذلك بتمكين النساء والفتيات من المشاركة في تنمية مجتمعاتهن والاستفادة منها.
وترمي هذه السياسة إلى تحسين فعالية المساعدة الإنمائية التي يقدمها البنك لتحقيق عائدات اجتماعية واقتصادية أكبر وتنفيذ مهمته.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: ستغطي هذه السياسة جميع قطاعات البنك ومجالات نشاطه، إدراكاً منه أن تمكين المرأة ينطبق على كل من هذه القطاعات والمجالات. وستطبق هذه السياسة على جميع الإدارات والوحدات في البنك. وعليه، سيدمج البنك تمكين المرأة على جميع المستويات، لا في المشاريع والبرامج وحدها، وإنما أيضاً في جميع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات التشغيلية.
الركائز: تقوم هذه السياسة على أربع ركائز تجسد مشاكل البلدان الأعضاء وأولوياتها والتزامات البنك المؤسسية والعالمية بدعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية. وهذه الركائز هي: النفاذ، والدمج، والوكالة، والتعلم.

- الركيزة الأولى: رفع الحواجز التي تحول دون نفاذ المرأة إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية للاستفادة من تمكينها ومهاراتها وموارد الإنتاجية، ومن ثم زيادة فرصها الاقتصادية ومساعدتها على جمع الثروة وكنزها وبناء القدرة على الصمود.
- الركيزة الثانية: استحداث طرائق وإجراءات لدمج تدابير تمكين المرأة في جميع مراحل البرمجة القُطرية ودورة المشاريع في البنك- بدءاً من استراتيجية الشراكة القُطرية وانتهاءً بتحديد المشاريع وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها والتعلم منها- لضمان مشاركة المرأة في تدخلات البنك في البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية والاستفادة منها.
- الركيزة الثالثة: تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تمكينها من التحكم في الموارد والمشاركة الكاملة في عملية التنمية في مجتمعاتها وبلدانها.
- الركيزة الرابعة: تطوير وتيسير المعرفة وتطوير القدرات وفرص التعلم بين البلدان الأعضاء، ومن ثم زيادة الممارسات الحسنة والنهوض بالابتكار.

• العوامل المساعِدة:

- الاستفادة من الميزة النسبية للبنك وأدواته الفريدة
- الاستفادة من الهيكل اللامركزي للبنك
- تعزيز الشراكات

• المبادئ التوجيهية:

- الانتقائية
- القدرة على التكيف والشمول
- التآزر والتكامل
- الابتكار

## تنفيذ السياسة

ستنفّذ هذه السياسة بفضل استراتيجية تشغيلية وخطة عمل.
وسيضع البنك أيضاً مشاريع ومبادرات قائمة بذاتها تستهدف النساء للقضاء على الفوارق بين الجنسين في قطاعات، كالصحة أو التعليم أو الزراعة أو الخدمات المالية.

## السياسات ذات الصلة

إدراكاً لكون تمكين المرأة يسري على كلٍّ من هذه القطاعات والمجالات، ستطبّق هذه السياسة على جميع الإدارات والوحدات في البنك. ومن ثم، سيدمج البنك تمكين المرأة في جميع المستويات، ليس في المشاريع والبرامج فحسب، ولكن أيضاً في جميع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات التشغيلية.
وفي غياب وحدات تمكين المرأة في كيانات "مجموعة البنك"، يمكن لهذه السياسة أن توجّه أيَّ عمل يتعلق بتمكين المرأة تقوم به كيانات "مجموعة البنك".

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع التاسع والعشرون بعد المائة الثالثة (329) [فبراير 2019]

## جهة التنسيق

مجمع البرامج القطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة تمكين النساء والشباب

# استراتيجية تنمية الشباب

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تقترح استراتيجية تنمية الشباب تصوراً هادفاً وشاملاً لدمج احتياجات الشباب دمجاً أفضل في عمليات البنك. وهي ترمي إلى ما يلي: (1) تسخير معارف البنك وخبراته ومواردهِ المجمَّعة لتعزيز تنمية الشباب؛ (2) بناء شراكات استراتيجية لدعم تمكين الشباب؛ (3) تحقيق نتائج إنمائية أكثر تأثيراً بإجراء تدخُّلات إيجابية وبنَّاءة غايتها بناء جيل منتج من قادة المستقبل في الشركات والمجتمعات والاقتصادات.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: تدعم هذه السياسة العدد الضروري من الشباب الذين يساهمون مساهمة إيجابية في المجتمع. وستعزز هذه الاستراتيجية حالة من الالتزام يدرك فيها الشباب احتياجات مجتمعهم وإمكاناتهم وقدراتهم، ويكونون مستعدين للأخذ بزمام المبادرة وتقديم مساهمة إيجابية في تنمية أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم وبلدانهم.
ولمواءمة خطة الشباب مع الأولويات التشغيلية الأساسية للبنك واحتياجات البلدان الأعضاء، تقترح هذه الاستراتيجية ثلاث ركائز يعزّز بعضها بعضاً: التعليم، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة.

- العوامل المساعِدة:
  - الاستفادة من الميزة النسبية للبنك وأدواته الفريدة؛
  - الاستفادة من الهيكل اللامركزي للبنك؛
  - تعزيز الشراكات؛

- المبادئ التوجيهية:
  - ضمان الشمول؛
  - تعزيز مشاركة الشباب؛
  - سلوك نهج قائم على الأدلة.

## تنفيذ السياسة

سيتطلب إنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية اتخاذ تدابير استراتيجية محددة الأهداف على المستويات التالية:

- التدابير التنظيمية: وُضِعت استراتيجية تنمية الشباب لتشمل "البنك" كلَّه، بحيث يشارك فيها موظفو المقر والمراكز الإقليمية وجميع الإدارات والوحدات.
- مناصرو الشباب: سينشئ البنك شبكة من مناصري الشباب أو جهات التنسيق لتعزيز الشعور بالانخراط وزيادة الدعم لتعميم الشباب.
- البرمجة القُطرية: ستقدم شعبة تمكين النساء والشباب بيانات للمراكز الإقليمية وفرق الاستراتيجية القُطرية والتعاون عند إعداد استراتيجيات الشراكة القطرية.

- العمليات والبرامج: ستنشأ مبادرات قائمة بذاتها تركّز على الشباب وستُدمج تدخلات محدّدة في عمليات البنك. وفي كلتا الحالتين، ستجسّد الأهداف والموازنات الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالشباب في الإطار القائم على النتائج حتى يتسنى رصد النتائج وتتبعها على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد المشاريع.

## السياسات ذات الصلة

إدراكا لانطباق تنمية الشباب على كلٍّ من هذه القطاعات والمجالات، ستطبّق هذه الاستراتيجية على جميع الإدارات والوحدات التابعة للبنك.
وفي غياب وحدات تمكين الشباب في كيانات مجموعة البنك، يمكن لهذه الاستراتيجية أن توجّه أيَّ عمل يتعلق بتمكين الشباب تقوم به كيانات مجموعة البنك.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائة الثالثة (333) [15 ديسمبر 2019]

## جهة التنسيق

مجمع البرامج القطرية | إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية | شعبة تمكين النساء والشباب

# ٣. السياسات الائتمانية

# صرف التمويل

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تلخص هذه السياسة وتدمج جميع سياسات البنك الحالية المتعلقة بصرف التمويل للمشاريع، وتبيّن شروط هذا الصرف ومتطلباته وأحكامه. وتسلط هذه السياسة الضوء على الشروط الأساسية التي يجب استيفاؤها قبل بدء أي عملية صرف، وهي: دخول اتفاقية التمويل حيّز النفاذ، واستيفاء أيّ شروط صرف منصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: أن تكون أداة مرجعية للجهات المستفيدة، ووكالات الإنجاز، ووحدات تنفيذ المشاريع، والجهات المشاركة في التمويل، والجهات المورِّدة، والأطراف المتعاقدة الخارجية الأخرى المشاركة في إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التي يموّلها البنك أو تموَّل من طريقه.

المبادئ التوجيهية: يجب أن يتخذ البنك التدابير اللازمة لضمان استخدام ما يوفره من أموال فيما رُصِدت له من أغراض.

## تنفيذ السياسة

دُوّنت هذه السياسة المتعلقة بالصرف، مع المبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الصلة، في "دليل الصرف" الذي يعزّز تنفيذ ما وُضع من سياسات بالفعل.

وتعزيزاً للكفاءة، نجم عن التحوّل الاستراتيجيّ الذي أحدثه "البرنامج الخماسي للرئيس" تدبيرُ المراكز الإقليمية للمسؤولية عن الصرف. ومن بين الموظفين في المراكز موظفون معنيون بالصرف يتولون تنسيق المصروفات التشغيلية من بداية المشروع حتى اكتمال تنفيذه.

وعادةً ما يجري التدريب الخارجي على المشاريع في دورات تعليمية تُعقد لوكالات الإنجاز ووكالات التنفيذ خلال ورشات إطلاق المشاريع بعد موافقة البنك على تمويلها.

## السياسات ذات الصلة

السياسة المتعلقة بالحساب الخاص؛ والسياسة المتعلقة بوقف التمويل؛ وسياسة التسعير

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

إرشادات متعددة من مجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة

## جهة التنسيق

مجمع المالية وكبير المسؤولين الماليين | إدارة الرقابة المالية | شعبة التنمية البشرية

# التدبير المالي للمشاريع

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

التدبير المالي جزء لا يتجزأ من سير العملية الإنمائية. فهو في القطاع العامّ، يكفل المساءلة والكفاءة في تدبير موارد البلد. وهو في القطاع الخاص، يعزّز استدامة الاستثمار والنموّ. والتدبير المالي للمشاريع عملية تجمع بين التخطيط، وإعداد الموازنة، والمحاسبة، وإعداد التقارير المالية، والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، وتدبير تدفق الأموال توخياً لتدبير الموارد تدبيراً سليماً تتحقق به النتائج الإنمائية المنشودة.

ويتعامل البنك مع بلدان وقطاعات بلغت مراحل مختلفة من التنمية وذات موارد وقدرات مختلفة. وإذ يلتزم البنك التزاماً قوياً بأن يكفل إجراء جميع أنشطته على وفق قواعد وإجراءات وإرشادات صارمة، فإن هذه السياسة ترمي إلى ضمان أقصى قدر من الانتظام والشفافية والنزاهة والشرعية في جميع أنشطة البنك. وترمي هذه السياسة المتعلقة بالتدبير المالي للمشاريع إلى بلوغ أربعة أهداف وثيقة الترابط فيما بينها، وتشمل:

- الحرص على جودة التدبير المالي للمشروع خلال دورة المشروع كلها؛
- المساهمة في توفير تأكيد معقول بشأن إنفاق أموال البنك؛
- دعم البلدان الأعضاء في تحسين أدائها في مجال التدبير المالي وتعزيز قدرتها على تعزيز الكفاءة في تنفيذ المشاريع؛
- مواءمة ممارسات التدبير المالي للمشاريع مع ممارسات غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

## إطار السياسة

النطاق: ترمي هذه السياسة إلى ضمان استخدام الأموال التي يوفرها البنك للبلدان الأعضاء فيما خُصِّص له من أغراض، وذلك بالمساهمة في بناء القدرات المستدامة لأنظمتها المتعلقة بالتدبير المالي، وتوجيه شراكات البنك مع المؤسسات الإنمائية الأخرى. وترتكز سياسة التدبير المالي للمشاريع على المادة 16(2) من "اتفاقية تأسيس البنك الإسلاميّ للتنمية". وتسترشد هذه السياسة بالمبدإ العامّ المتمثل في "أن ينحصر استخدام التمويل فيما خُصِّص له من أغراض" حسب التمويل الإسلامي الذي هو إلزامي في جميع عمليات البنك التمويلية (ومنها المساعدة الفنية والمنح) والعمليات غير التمويلية المالية (ومنها الضمانات).

العوامل المساعِدة:

- المادة 16(2) من "اتفاقية تأسيس البنك الإسلاميّ للتنمية"

- المسؤولية الائتمانية المشدَّد عليها في "مبادئ الحوكمة المؤسسية لمجموعة البنك" (مجموعة البنك، ديسمبر 2009).

المبادئ التوجيهية: تستند "سياسة التدبير المالي للمشاريع" إلى المبادئ التوجيهية التالية:

- شروط التدبير المالي للمشاريع التي تقتضي الاحتفاظ بأنظمة للتدبير المالي يقبلها البنك، وذلك حرصاً على توفير معلومات دقيقة ومناسبة عن موارد تلك المشاريع ونفقاتها.

- سلوك النهج القائم على المخاطر في تقييم مخاطر التدبير المالي للمشاريع وتدبير تلك المخاطر.

- إدراج شروط التدبير المالي للمشاريع في استراتيجية الشراكة القُطرية بصفتها أداة للتواصل مع البلدان الأعضاء.

- مكافحة الاحتيال والفساد.

- الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومعرفة هوية العملاء.

- مواءمة ممارسات البنك في مجال التدبير المالي للمشاريع مع ممارسات غيره من الجهات المانحة.

- استخدام الأنظمة القُطرية.

- تعزيز قدرات التدبير المالي للمشاريع في البلدان الأعضاء حتى تتمكن هذه البلدان من اتخاذ قرارات سليمة ومن مواجهة التغيرات في الظروف التشغيلية تحقيقاً للامتثال الائتماني، ومنه تحمُّل المسؤولية عن النتائج.

## تنفيذ السياسة

تيسِّر "سياسة التدبير المالي للمشاريع" تواصلاً أكثر كثافة مع البلدان الأعضاء من طريق المراكز الإقليمية لمناقشة السياسة والاستراتيجية وإثراء الخيارات الاستثمارية وغيرها من أشكال الدعم المقدَّم للبلدان الأعضاء. وتعزِّز أيضاً خيار "استراتيجيات الشراكة القطرية" بواسطة مبادئ "مجموعة البنك". وتنفَّذ "سياسة التدبير المالي للمشاريع" وتفعَّل بفضل المبادئ التوجيهية للتدبير المالي للمشاريع ومراجعة الحسابات.

## السياسات ذات الصلة

تحرص "سياسة التدبير المالي للمشاريع" على ضمان الامتثال لسياسة البنك المتعلقة بالنزاهة، وسياسته المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات، وسياسته المتعلقة بتضارب المصالح، وسياسته المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات، فيما يخص مكافحة الرشوة والفساد والاحتيال وتضارب المصالح.

ولهذه السياسة أيضاً صلةٌ بوثائق السياسات القُطرية الموجودة والمقرَّرة، ومنها المشاركة والبرمجة القطرية، والبلدان الأعضاء الهشة والمتضررة من النزاعات، والتعامل مع الحكومات الفعلية؛ كما أن لها صلةً بمختلف وثائق سياسة العمليات، ووثائق تدبير وإدارة العمليات. وإضافةً إلى ذلك، ترتبط هذه السياسة، على المستوى التشغيلي، بجميع وثائق السياسات والاستراتيجيات المحورية والناظمة ذات الصلة.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع الحادي والثلاثون بعد المائة الثالثة (331) [6 يوليو 2019]

## جهة التنسيق

مجمّع البرامج القُطرية | شعبة التدبير المالي للمشاريع

# التوريد للمشاريع

## معلومات أساسية عن السياسة والغرض منها

تمثل التوجيهات طريقة أكثر مرونةً تُعتَمد في التوريد للمشاريع تبعاً للسياق المحلّي واحتياجات المشاريع. وتساعد الجهات المستفيدة من المشاريع التي يمولها البنك على الاستخدام الأمثل للموارد. وتسمح التوجيهات لمقدمي العطاءات أو العروض بإعداد العطاءات أو العروض وتنفيذ العقود تنفيذاً يستوفي شروطَ البنك والجهة المستفيدة المتعلقةَ بجودة الاستشارات والسلع والأشغال والخدمات ذات الصلة.

## أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

## مسار البرنامج الخماسي للرئيس

الأداء

## إطار السياسة

النطاق: تشمل الخدمات الاستشارية مهام كثيرة متصلة بتنفيذ المشاريع، كالهندسة، والهندسة المعمارية، والأمور الاقتصادية والمالية المتعلقة بتدبير المشاريع والتوريد لها، ومزيج مما سبق.

وتنقسم الخدمات الاستشارية إلى الفئات التالية:

- الخدمات الاستشارية والإرشادية
- دراسات ما قبل الاستثمار
- دراسات الهندسة والتصميم
- خدمات التنفيذ والإشراف
- تدبير المشروع

وتشمل السلع والأشغال المنصوص عليها في التوجيهات الخدمات ذات الصلة، كالنقل، والتأمين، والتركيب، والتشغيل، والتدريب، والصيانة الأولية، والخدمات غير الاستشارية.

- العوامل المساعِدة: العلاقات والخدمات القُطرية، والممارسات العالمية، والتقارير عن أداء المشاريع، ووكالات الإنجاز، ووحدات إدارة المشاريع.
- المبادئ التوجيهية: مبادئ التوريد الأساسية المتمثلة في الاقتصاد، والكفاءة، والإنصاف، والفعالية في التمويل الإنمائي.

## تنفيذ السياسة

- أُعدّت أدوات ومذكرات إرشادية متنوعة لدعم تنفيذ السياسة، ومنها إعداد خطة التوريد، واستراتيجية التوريد لجميع المشاريع والبرامج، وعدم الامتثال، وأنظمة الجهات المستفيدة، والدعم العملي، والشراكات والتمويل المشترك، والتوريد الإلكتروني، والشكاوى ذات الصلة بالتوريد. وتنطوي المبادئ التوجيهية على الخصائص التالية:

- تُنفَّذ مبادئ توجيهية جديدة منذ أبريل 2019، وتتيح هذه المبادئ مرونة أكبر في توريد الخدمات الاستشارية أو السلع أو الأشغال أو الخدمات ذات الصلة؛
- سيعطي استحداث أحكام بشأن التوريد الإلكتروني واستخدام الأنظمة القُطرية للجهات المستفيدة فرصة لاستخدام منصات التوريد الإلكترونية الخاصة بها وأنظمة البلد في توريد السلع والأشغال وفي اختيار الاستشاريين؛
- اعتماد مبدأي الاستخدام الأمثل للموارد والتكييف مع الهدف المنشود لتحقيق مبادئ التوريد الأساسية؛
- التوريد بالسعر المناسب وبالجودة المناسبة والكمية الصحيحة وفي التوقيت المناسب ومن المصدر الصحيح.

## السياسات ذات الصلة

ترتكز هذه السياسة على "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" وأهداف "البرنامج الخماسي للرئيس" المتمثلة فيما يلي: (1) توفير الدعم المناسب لإعداد المشاريع وتنفيذها؛ (2) المساهمة في إعداد "استراتيجية الشراكة القطرية"؛ (3) تقييم وبناء قدرة التوريد الخاصة بالجهات المستفيدة، ومنها تدريب العاملين فيها، وإسداء المشورة إليها بشأن المسائل المتصلة بالتوريد للمشاريع؛ (4) تقييم أنظمة التوريد الخاصة بالجهات المستفيدة وتقويتها.

وتوافق هذه السياسة المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك المتعلقة بمكافحة الفساد فيما يخص الاحتيال والفساد في المشاريع التي تموِّلها "مجموعة البنك"، وسياسات "مجموعة البنك" المتعلقة بالعمليات، وأطر التوريد المعمول بها في البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومتطلبات العطاء والتوريد بالإنترنت لأجل التوريد الذي تموله البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

## تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة:

الاجتماع السابع والعشرون بعد المائة الثالثة (327) [2 سبتمبر 2018]

## جهة التنسيق

أمانة مكتب نائب الرئيس | شعبة التوريد للمشاريع

# ٤. سياسات مجموعة البنك وتوجيهاتها وأطرها الأخرى

# سياسات مجموعة البنك وتوجيهاتها الأخرى

## سياسات البنك الإدارية

### السياسة المتعلقة بالسفر في مهمة رسمية

تركز "السياسة المتعلقة بالسفر في مهمة رسمية" على التخطيط للسفر في المهام الرسمية وترشيده، والإذن به، والموافقة عليه، ومسارات السفر ودرجاته، والبدل اليومي أثناء السفر في مهمة رسمية، وحالات الاستثناء من السياسة، ونفاذ السياسة، وتعديلها. وتسري "سياسة مجموعة البنك المتعلقة بالسفر في مهمة رسمية" على جميع موظفي "مجموعة البنك" المعينين بعقود دائمة أو محدَّدة المدّة وعلى جميع الأفراد الآخرين الذين يسافرون على نفقة "مجموعة البنك" وبالنيابة عنها، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.

الإدارة المسؤولة: الخدمات الإدارية

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثاني والتسعون بعد المائة الثانية (292) [ديسمبر 2014]

### السياسة المتعلقة بالتوريد المؤسسيّ

توافق "السياسة المتعلقة بالتوريد المؤسسيّ" الممارسات المعمول بها في بنوك إنمائية أخرى متعددة الأطراف، وتتناول المجالات الرئيسة المندرجة ضمن الشفافية، ومكافحة الفساد، والتوريد الأفضل قيمة، وأهلية المورّدين، والسرية، وتدبير العقود، إلخ.

الإدارة المسؤولة: الخدمات الإدارية

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: رئيس مجموعة البنك (2016)

# سياسات البنك المالية

## التوجيهات المتعلقة بمكافحة الفساد

صُمّمت المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك المتعلقة بمكافحة الفساد لمنع ومكافحة ممارسات الفساد والاحتيال التي قد تحدث عند استخدام عائدات التمويل الذي يقدّمه البنك أو أيّ من المؤسسات الشريكة أو التابعة لمجموعة البنك أثناء إعداد وتنفيذ الأنشطة التي تموّلها مجموعة البنك. وتحدّد هذه المبادئ التوجيهية المبادئ والمتطلبات والعقوبات العامة المطبقة على الأشخاص والكيانات التي تتلقى تلك العائدات أو تكون مسؤولة عن إيداعها أو نقلها أو اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامها أو تؤثر في تلك القرارات.

الإدارة المسؤولة: إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل

## مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومعرفة هوية العملاء

يتمثل الغرض من هذه السياسة في وضع الحد الأدنى من المتطلبات المنطبقة على البنك من أجل الحيلولة دون إساءة استخدامه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدبير المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر المخاطر ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الامتثال

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائة الثالثة (333) [15 ديسمبر 2019]

## إطار إدارة الأصول والخصوم

يحدّد إطار إدارة الأصول والخصوم ("الإطار") المبادئ التوجيهية الرفيعة المستوى وإطار الحوكمة والبنى التحتية الفنية التي يتعين تنفيذها لتدبير مخاطر إدارة الأصول والخصوم تدبيراً فعالاً. ويشمل هذا الإطار جميع أنشطة إدارة الأصول والخصوم، ومنها عمليات توفير الأموال، وعمليات التمويل، وعمليات الخزانة، والسيولة، ومعدل الربح، وتدبير مخاطر العملات. ويحدّد هذا الإطار حدود وظيفة إدارة الأصول والخصوم في البنك، التي تشمل مخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات، ومخاطر التمويل والسيولة. ويشمل هذا الإطار، على وجه الخصوص، المكونات التالية: (1) منهجيات ومقاييس إدارة الأصول والخصوم؛ (2) النموذج التشغيلي لإدارة الأصول والخصوم؛ (3) الهيكل التنظيمي لإدارة الأصول والخصوم؛ (4) الهيكل التكنولوجي لإدارة الأصول والخصوم؛ (5) حوكمة مخاطر إدارة الأصول والخصوم. ويتمثل الهدف الشامل المتوخى من تدبير مخاطر إدارة الأصول والخصوم فيما يلي: (1) الحفاظ على حقوق ملكية "البنك"؛ (2) ضمان نموّه بالحد من مخاطر إدارة الأصول والخصوم؛ (3) تثبيت هوامش الربح الصافي؛ (4) تقليل تقلّب الدخل إلى الحدّ الأدنى.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثامن عشر بعد المائة الثالثة (318) [مارس 2017]

## المبادئ التوجيهية لتقييم مخاطر التمويل المؤسسي

تقدّم مجموعة البنك، في إطار ولايتها، التمويل لمختلف الأطراف المقابلة، ومنها مجموعة البنك والمؤسسات غير المدعومة بضمانات سيادية صريحة. وتوفّر هذه المبادئ التوجيهية إطارًا مفصلًا لتحديد المخاطر الرئيسة المتعلقة بعمليات التمويل المؤسسي وتقييم تلك المخاطر والحد منها، وبيان منهجية تطبيق نموذج التنقيط ذي الصلة (نموذج التنقيط الداخلي) لتحديد تصنيف المخاطر المناسب لكل عملية من عمليات التمويل المؤسسي.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس والثمانون بعد المائة الثانية (285) [9 سبتمبر 2012]

## المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر القُطرية

توفّر المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر القُطرية المبادئ التوجيهية العامة لتقييم الجدارة الائتمانية للبلدان وتبين أيضا منهجية استخدام نموذج التنقيط ذي الصلة (نموذج التنقيط الداخلي) لتحديد تصنيف المخاطر المناسب لبلد من البلدان.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس والثمانون بعد المائة الثانية (285) [9 سبتمبر 2012]

## المبادئ التوجيهية لتقييم مخاطر المؤسسات المالية

تتعامل مجموعة البنك، في إطار عمليات أعمالها، مع بنوك ومؤسسات مالية شتى. ويتخذ هذا التعامل أشكالا متنوعة مثل إيداع الأموال، والاستثمار في إصدار الصكوك، وقبول الضمانات، وتوفير خطوط التمويل، وتمديد التمويل المباشر، والمشاركة في حقوق الملكية، وغير ذلك، وإسناد تصنيف المخاطر المناسب.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس والثمانون بعد المائة الثانية (285) [9 سبتمبر 2012]

## النظام الداخليّ للمراجعة الداخلية للحسابات

النظام الداخليّ للمراجعة الداخلية للحسابات وثيقةٌ رسميةٌ تحدّد الغرض من نشاط المراجعة الداخلية وصلاحياته والمسؤولية عنه. ويحدّد هذا النظام الداخليّ موقع نشاط المراجعة الداخلية في المؤسسة، ومنه طبيعة العلاقة التراتبية الوظيفية للمسؤول عن المراجعة الداخلية مع مجلس المديرين التنفيذيين؛ ويأذن بالاطّلاع على السجلات، والموظفين، والممتلكات المادية ذات الصلة بأداء المهام؛ ويحدّد نطاق أنشطة المراجعة الداخلية. وتكون للمجلس صلاحية الموافقة النهائية على النظام الداخليّ للمراجعة الداخلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المراجعة الداخلية

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع السابع والعشرون بعد المائة الثالثة (327) [2 سبتمبر 2018]

## سياسةُ البنك المتعلقةُ باستثمار موارده الرأسمالية العادية في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الصناديق

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تحديد التوجُّه والتخصيص الاستراتيجيّ لجميع الاستثمارات في الأسهم والصناديق من موارد البنك الرأسمالية العادية. وتحدّد هذه السياسة أيضًا إطار الحوكمة الخاص بجميع الاستثمارات في الأسهم والصناديق من موارد البنك الرأسمالية العادية. وتخضع الصناديق الأخرى التي يديرها البنك، والتي يجري دمجها في الميزانية العمومية للموارد الرأسمالية العادية لمذكرات التفاهم والاتفاقيات المنفصلة المبرمة مع الأطراف المعنية. وتشكّل هذه السياسة إطاراً يساعد على الإشراف على الاستثمارات في الأسهم والصناديق من الموارد الرأسمالية العادية وإدارة المحافظ، ولكن دون إعاقةِ أو حدِّ عملية إصدار حكم أو اتخاذ قرار فكريّ. ويسعى إطار السياسة هذا، في الوقت ذاته، إلى إتاحة هيكل قوي لمراقبة الجوانب التشغيلية والإدارية المفصلة للاستثمارات في الأسهم والصناديق من الموارد الرأسمالية العادية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الاستثمار

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثامن والثمانون بعد المائة الثانية (288) [فبراير 2013]

## سياسة الاستثمار وإدارة المحفظة للاستثمارات المنفَّذة بواسطة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" ("الصندوق")

وضع مجلس إدارة الصندوق هذه السياسة المتعلقة بالاستثمار لتحقيق ما يلي: (1) إرساء فهم واضح للغايات والأهداف المتوخاة من استثمار موارد الصندوق؛ (2) تقديم المشورة وبيان حدود استثمار موارد الصندوق؛ (3) وضع الأسس اللازمة لتقييم نتائج الاستثمار.

الإدارة المسؤولة: إدارة الاستثمار

تاريخ اعتماد مجلس إدارة الصندوق لهذه السياسة: الاجتماع الثاني والأربعون (42) [سبتمبر 2013]

## السياسة المتعلقة بالاستدانة

يتمثل الغرض من "السياسة المتعلقة بالاستدانة" في تحديد الحد الأقصى من التمويل الخارجي مقابل التمويل الداخلي، الذي يعبَّر عنه بنسبة الاستدانة، والذي لا ينبغي أن يتجاوزه البنك في أيّ وقت.

الإدارة (الإدارات) المسؤولة: السياسة المالية والتخطيط والتحليل (الرقابة والتحديث)؛ والخزانة (التنفيذ)

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس بعد المائة الثالثة (305) [يونيو 2015]

## سياسة السيولة (الموارد الرأسمالية العادية)

يتمثل الغرض من "سياسة السيولة" فيما يلي: (1) تحديد الحد الأدنى من السيولة الذي ينبغي أن يحافظ عليه "البنك" للحد من أيّ انقطاع في الأنشطة التشغيلية بسبب الضائقة الاقتصادية أو بسبب تعذر الوصول إلى أسواق رأس المال؛ (2) تدبير السيولة تدبيراً أمثل يمكِّن "البنك" من الحفاظ على قوته المالية، وتصنيفه الائتماني الممتاز (AAA)، وثقة المستثمرين والجهات المعنية الخارجية به.

الإدارة (الإدارات) المسؤولة: السياسة المالية والتخطيط والتحليل (الرقابة والتحديث)؛ والخزانة (التنفيذ)

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثاني والتسعون بعد المائة الثانية (292) [1 سبتمبر 2013]

## الإطار الخاص بإدارة تعرض الموارد الرأسمالية العادية للمخاطر

الإطار الخاص بإدارة التعرض عنصر أساسيٌّ لإدارة البنك مخاطر الائتمان وتيسير حصول البلدان الأعضاء على التمويل على قدم المساواة في حدود قدرة "البنك" على تحمل المخاطر، مع الحرص على تنويع المحفظة بالقدر الكافي للحد من مخاطر التركيز. ويحرص البنك، بهذا الإطار، على بلوغ أهدافه الإنمائية مع الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذا الإطار: الاجتماع العاشر بعد المائة الثالثة (310) [14 فبراير 2016]

## السياسة المتعلقة بالتسعير السيادي ضمن الموارد الرأسمالية العادية

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تحديد هيكل التسعير وهامش الربح المتعلقين بصيغ تمويل البنك القائمة على البيع السيادي (الموارد الرأسمالية العادية، مثلاً) التي تشمل الاستصناع، والبيع الآجِل، وإجارة الخدمات، والمضاربة المقيَّدة.

الإدارة المسؤولة: السياسة المالية والتخطيط والتحليل (الرقابة والتحديث)

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع السابع عشر بعد المائة الثالثة (317) [فبراير 2017]

## وقف صرف التمويل بسبب المتأخرات

تحظر مبادئ الشريعة الإسلامية على "البنك" فرض أيّ غرامة على التأخُّر عن السداد أو تحصيلها. ومن ثمّ لا بدّ للبنك من النظر في وسائل أخرى تحثّ الملتزمين على سداد مستحقاتهم دون تأخير. والغرض من هذه السياسة هو اجتناب تأخر المتعهدين بالالتزام عن السداد ووضع آلية للتعامل مع حالات التأخير هذه عند حدوثها.

الإدارة المسؤولة: السياسة المالية والتخطيط والتحليل (الرقابة والتحديث)

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثمن والخمسون بعد المائة (317) [نوفمبر 1998]

## السياسة المتعلقة باستثمارات صندوق المعاش التقاعديّ

تشكِّل هذه السياسة إطاراً موسَّعاً للاستثمار الاستراتيجيّ لإدارة استثمارات صندوق المعاش التقاعديّ لموظفي البنك. وتخضع استثمارات صندوق المعاش التقاعديّ التي يديرها البنك أو أيّ مدير خارجيّ نيابة عنه، لهذه السياسة وللاتفاقات المنفصلة المبرمة مع الأطراف المعنية. ويسعى إطار السياسة هذا إلى توفير هيكل قويّ لضبط الجوانب التشغيلية والإدارية المفصلة لاستثمارات صندوق المعاش التقاعدي، ويحدّد التخصيص الاستراتيجيّ للأصول مع ما يصاحبه من محدِّدات للمخاطر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الاستثمار

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: [25 فبراير 2019]

## السياسة المتعلقة بالتدبير المالي للمشاريع

ترمي "السياسة المتعلقة بالتدبير المالي للمشاريع" إلى ضمان أقصى قدر من الانتظام والشفافية والنزاهة والشرعية في جميع أنشطة البنك. ويُتوخَّى من هذه السياسة بلوغ أربعة أهداف وثيقة الترابط فيما بينها، هي: (1) الحرص على جودة التدبير المالي للمشروع خلال دورة المشروع كلها؛ (2) المساهمة في توفير تأكيد معقول بشأن إنفاق أموال البنك؛ (3) دعم البلدان الأعضاء في تحسين أدائها في مجال التدبير المالي وتعزيز قدرتها على تعزيز الكفاءة في تنفيذ المشاريع؛ (4) مواءمة ممارسات التدبير المالي للمشاريع مع ممارسات غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

الشعبة المسؤولة: شعبة التدبير الماليّ للمشاريع

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس والثمانون بعد المائة الثانية (285) [9 سبتمبر 2012]

## السياسة الاستثمارية لصندوق الوقف

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تحديد التوجه والتخصيص الاستراتيجيّ لجميع الاستثمارات غير القديمة ووضع الصندوق على مسار أكثر استدامة بتحديد سياسات استثمار وإنفاق متماسكة. ولوضع حوكمة جديدة للاستثمار، تحدّد هذه السياسة إطاراً للمخاطر وخطة للتنفيذ. ويُتوخَّى من هذه السياسة تأكيد مبادئ الاستثمار الناظمة للقرارات المتصلة باستثمارات الصندوق. ويشمل نطاق هذه السياسة جميع أصول الصندوق، ما عدا أصوله القديمة غير السائلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الاستثمار

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع التاسع والعشرون بعد المائة الثالثة (329) [24 فبراير 2019]

# سياسات البنك المتعلقة بالموارد البشرية

## مدوّنة السلوك

تحدّد "مدونة السلوك" الخاصة بمجموعة البنك المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يتعين على موظفي "مجموعة البنك" من جميع المستويات التزامها بحكم مركزهم ومسؤولياتهم في "مجموعة البنك". وترشد الموظفين في حالة التضارب الفعلي أو الظاهر بين مصالحهم الخاصة وواجباتهم العامة، والسلوك الذي يجب مراعاته في بيئة عمل متنوعة ومتعددة الثقافات.

الإدارة المسؤولة: إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل

## سياسة النزاهة

تسعى سياسة النزاهة الخاصة بمجموعة البنك إلى ضمان ما يلي: (1) أن يتصرف موظفو البنك وغيرهم من العاملين طبقاً لأعلى درجات النزاهة المتوقعة من موظفي المؤسسات الدولية الإسلامية؛ (2) أن تكون جميع الأنشطة والمعاملات والمشاريع والعمليات التي يمولها أو يضطلع بها أي عضو في مجموعة البنك (منفرداً أو بالاشتراك مع مؤسسات أخرى) خالية من ممارسات الاحتيال والفساد، وأن تنفَّذ في بيئة رقابية مناسبة؛ (3) أن تدعم سياسات مجموعة البنك وإجراءاتها ومبادئها التوجيهية وممارساتها القائمة هذه السياسةَ وتفسَّر على وفقها لتحقيق أقصى قدر من أهداف "مجموعة البنك" وغاياتها النبيلة الأوسع نطاقاً.

الإدارة المسؤولة: إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: [8 ديسمبر 2010]

## المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالنزاهة

ستحرص مجموعة البنك على التزام جميع مشاريع المجموعة وأنشطتها وموظفيها بأعلى المعايير الأخلاقية. وللمساعدة على بلوغ هذا الهدف، عُيّنت إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل (التي كانت تعرف سابقًا باسم "مكتب النزاهة للمجموعة") لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالنزاهة المؤسسية في مجموعة البنك. وتتمثل مهمة إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل في تنفيذ سياسة مجموعة البنك المتعلقة بالنزاهة بالقيام بدور جهة اتصال في الادعاءات المتعلقة بممارسات الفساد والاحتيال وسوء سلوك الموظفين، على النحو المبين في هذه التوجيهات، في الأنشطة التي تموّلها مجموعة البنك. وتتولى هذه الإدارة، طبقاً لذلك، مسؤولية الكشف عن انتهاكات سياسات مجموعة البنك التي تحظر الاحتيال والفساد والتحقيق في تلك الانتهاكات ومنعها في النهاية.

الإدارة المسؤولة: إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل

## صندوق التضامن الطبي للمتقاعدين

يتمثل الغرض من هذه السياسة في إنشاء تغطية طبية لموظفي البنك الذين سيتقاعدون في المستقبل بإنشاء صندوق تضامن طبي يغطي التكلفة الطبية لهؤلاء المتقاعدين.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية

## السياسة المتعلقة بخصوصية البيانات الشخصية

ترمي هذه السياسة إلى إرساء ممارسة واعية ومنهجية لإدارة البيانات الشخصية بخصوص جمع البيانات الشخصية ومعالجتها والاحتفاظ بها وحذفها أو شطبها، مع مواءمة الجهود وتنسيقها بطريقة واعية داخل البنك وتحديث هذه السياسة باستمرار طبقاً للممارسات العالمية الفضلى.

الإدارة المسؤولة: الإدارة القانونية

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثاني والثلاثون بعد المائة الثالثة (332) [8 سبتمبر 2019]

## سلم الرواتب والمنافع

تحدد هذه السياسة التوجهات العامة المتعلقة بهيكل التعويضات والمنافع في البنك. ويُتوخَّى من هذه السياسة ضمان تنافسية التعويضات والمنافع ومواءمتها مع السوق لتعزيز القدرة على اجتذاب واستبقاء المواهب.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) [16 ديسمبر 2018]

## السياسة المتعلقة بحماية المبلِّغين عن المخالفات والشهود

ترمي "السياسة المتعلقة بحماية المبلِّغين عن المخالفات والشهود" إلى تحديد تدابير الحماية المقدَّمة للمبلغين عن المخالفات والشهود، حسب أحكام هذه السياسة. والهدف من ذلك هو الحرص على أن يكون من يُطْلِعون "مجموعة البنك" على معلومات عن ممارسات الفساد والاحتيال محميِّين من الانتقام، طبقاً لهذه السياسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة النزاهة وأخلاقيات العمل

# سياسات البنك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

## السياسة المتعلقة بالاستخدام المقبول

ترمي هذه السياسة إلى بيان الاستخدام المقبول لأصول البنك من تكنولوجيا المعلومات والبيانات الرقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر: [29 أكتوبر 2018]

## سياسة مراقبة الاستخدام

الغرض من هذه الوثيقة هو توفير قواعد تنظم استخدام مختلف المستخدمين (موظفي البنك، والاستشاريين، والأطراف الخارجية) لخدمات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك وأصوله وبياناته الرقمية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بمكافحة البرمجيات الخبيثة

تحدّد هذه الوثيقة سياسة البنك في مكافحة البرمجيات الخبيثة. وتستهدف هذه السياسة إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وموظفي الدعم الذين يقومون بتنفيذ وصيانات دفاعات المؤسسة. وترد في وثائق السياسة ذات الصلة المشار إليها فيما يأتي المعلوماتُ والمشورةُ بشأن البرمجيات الخبيثة لكي يستعين بهما المستخدِمون.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالحفظ الاحتياطي

السياسة المتعلقة بالحفظ الاحتياطي مهمة لاستمرار الخدمة. وهي تصف كيفية أخذ نسخ احتياطية وتدبيرها.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سياسة الأمن السحابي

يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في وضع سياسة للبنك في مجال الحوسبة السحابية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## سياسة الترميز

ترمي هذه السياسة إلى ضمان الاستخدام السليم والفعال للترميز من أجل حماية سرية المعلومات وصحتها وسلامتها.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالبريد الإلكترونيّ- المستخدِمون

ترمي هذه السياسة إلى تحديد قواعد الاستخدام المشروع للبريد الإلكتروني.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالبريد الإلكترونيّ- المديرون

ترمي هذه السياسة إلى تحديد قواعد الاستخدام المشروع للبريد الإلكتروني. كما تقدِّم للمديرين قواعد تدبير خدمة البريد الإلكترونيّ تدبيراً مأموناً.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بأمن المعلومات

تحدّد هذه السياسة كيفية إنشاء نظام لإدارة أمن المعلومات وإدارته وقياسه والإبلاغ عنه وتطويره والمسائل المتصلة بأمن المعلومات في "البنك" لتنفيذ "استراتيجية مجموعة البنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس".

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بأمن المعلومات في مجال العلاقات مع المورّدين

ترمي هذه الوثيقة إلى وضع سياسة المؤسسة المتعلقة بأمن المعلومات في مجال العلاقات مع المورّدين.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة باستخدام الإنترنت

ترمي هذه السياسة إلى توجيه جميع مستخدِمي الإنترنت المعنيين عن طريق ما يلي:

- توجيه الممارسة المتوقعة عند استخدام الإنترنت؛
- وصف المعايير التي يجب أن يلتزمها المستخدِمون؛
- ذكر التدابير التي يمكن اتخاذها لمراقبة فعالية هذه السياسة؛
- تنبيه المستخدِمين إلى عواقب الاستخدام غير اللائق للإنترنت.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بتدبير أصول تكنولوجيا المعلومات

يتمثل الهدف من هذه السياسة فيما يلي: (1) مساعدة إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة على إرساء ممارسة لتدبير أصول تكنولوجيا المعلومات والمحافظة عليها، والسهر على تسجيل معلومات مفصلة عن أصول تكنولوجيا المعلومات وتحديثها على نحو سليم؛ (2) تدبير أصول تكنولوجيا المعلومات خلال دورة حياتها كلها للتحقق من أن استخدامها يقدِّم قيمة غير مكلِّفة، وأنها تظل جاهزة للعمل (ملائمة للغرض المنشود منها)، وأنها محوسَبة ومحمية حماية مادية؛ (3) التحقق من أن هذه الأصول ذات الأهمية الحاسمة لدعم القدرة على الخدمة موثوقةٌ ومتاحةٌ وموافقة لسياسة البنك المتعلقة بالأصول الثابتة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

## السياسة المتعلقة بالتسجيل وبمراقبة نظم تكنولوجيا المعلومات

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تأمين أصول البنك وبياناته الرقمية. ومن الضروري مراقبة أنشطة المستخدمين المصرح لهم وغير المصرح لهم للكشف عن أي أنشطة لا يتسق مع الحفاظ على الاستخدام الآمن للتجهيزات المتاحة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة باستخدام الأجهزة المحمولة

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تحديد ما يجب وضعه من ضوابط لاستخدام الأجهزة المحمولة. وهي ترمي إلى الحد من المخاطر المرتبطة بما يلي: (1) ضياع أو سرقة الأجهزة المحمولة، ولاسيما ما تحويه من بيانات؛ (2) تعريض أمن المعلومات السرية للخطر باطلاع الجمهور عليها؛ (3) إدخال فيروسات وبرمجيات خبيثة إلى الشبكة؛ (4) الإضرار بالسمعة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بأمن الشبكات

تبين هذه السياسة قواعد البنك ومعاييره المتعلقة بحماية الشبكات، وتقدم توجيهات لمن ينشئ ويصون البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك. وهي تستهدف موظفي إدارة ودعم أمن تكنولوجيا المعلومات المعلومات الذين يتولون تنفيذ وصيانة دفاعات المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بتخصيص الأجهزة التقنية المكتبية

ترمي هذه السياسة إلى ضمان استخدام معدَّات التكنولوجيا المكتبية المستخدمة في البنك وتخصيصها أو إعادة تخصيصها بحسب متطلبات الوظيفة والمسؤوليات والأقدمية واحتياجات موظفي البنك. وترمي كذلك إلى التحقق من أن المعدات وتكنولوجيا الاتصالات المكتسبة مناسبة من الناحية الفنية وموافقة لمعايير ومبادئ بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك وفعالة من حيث التكلفة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

## السياسة المتعلقة بكلمة المرور- المديرون

ترمي هذه السياسة إلى إرساء معيار لإنشاء كلمات مرور منيعة وحمايتها ووتيرة تغييرها.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بكلمة المرور- المستخدِمون

ترمي هذه السياسة إلى إرساء معيار لإنشاء كلمات مرور منيعة وحمايتها ووتيرة تغييرها.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالأمن المادي

تبين هذه السياسة أهم التدابير الاحتياطية التي يجب اتخاذها لحماية الوصول المادي إلى أصول "البنك" المعلوماتية وبياناته الرقمية. وتوفر أيضاً مبادئ توجيهية لوضع ضوابط أمنية تقي من الضرر الناجم عن التهديدات التي تستهدف الأمن المادي والمخاطر البيئية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بحفظ وحماية السجلات

الغرض من هذه السياسة هو تحديد الضوابط اللازمة للسجلات المخزونة في نظم البنك والخدمات السحابية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالنفاذ عن بُعد

ترمي هذه الوثيقة إلى تحديد قواعد الاتصال بشبكة "البنك" وبتطبيقات أيّ مضيف خارجيّ.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بتطوير تطبيقات آمنة

الغرض من هذه السياسة هو تحديد سياسة البنك في مجال تطوير التطبيقات ومكوّنات البرمجيات على نحو يعظم أمنها الذاتيّ.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بالبرمجيات

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تحديد كيفية اقتناء وتسجيل وتركيب وتطوير البرمجيات في "البنك".

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بإدارة الثغرات الفنية

تحدّد هذه الوثيقة سياسة المؤسسة المتعلقة بكيفية تقييم وتدبير الثغرات الفنية في بيئة تكنولوجيا المعلومات التي تشمل الخدمات السحابية التي تستخدمها المؤسسة. وتستهدف هذه السياسة إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة وموظفي الدعم الذين يتولون تنفيذ وصيانة دفاعات المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بإدارة نفاذ المستخدمين

الغرض من وثيقة السياسة هذه هو منع النفاذ غير المصرح به إلى نظم المعلومات الخاصة بالبنك. وتصف هذه السياسة عملية تسجيل المستخدمين وحذف تسجيلهم في جميع نظم وخدمات المعلومات الخاصة بالبنك.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: لجنة إدارة المخاطر [29 أكتوبر 2018]

## السياسة المتعلقة بحوكمة الإنترنت

الغرض من وثيقة السياسة هذه هو التحقق من وجود ضوابط مناسبة لإدارة وإدامة حضور البنك على شبكة الإنترنت بكيفية منظمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة

# سياسات البنك المتعلقة بالعمليات

## التوجيهات المتعلقة بتوريد الخدمات الاستشارية في إطار تمويل "البنك" للمشاريع

## والتوجيهات المتعلقة بتوريد السلع والأشغال وما يتصل بها من خدمات في إطار تمويل "البنك" للمشاريع

تنصّ التوجيهات المتعلقة بالتوريد للمشاريع على طريقة مرنة تقوم على السياق المحلي وعلى احتياجات المشاريع. وهي تساعد الجهات المستفيدة من المشاريع التي يمولها البنك على الحصول على أعلى جودة مقابل المال، أي على تحقيق المنافع المثلى بالموارد المستخدمة. ويسمح إطار تنفيذ إطار السياسة الجديد لمقدمي العطاءات أو العروض بإعداد عطاءات أو عروض وتنفيذ عقود تستوفي متطلبات البنك والمستفيد للحصول على الاستشارات والسلع والأشغال والخدمات ذات الصلة العالية الجودة.

الإدارة المسؤولة: التوريد للمشاريع

## التوجيهات التشغيلية لتقديم الطلبات إلى "صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار" ("صندوق التحول")

يرمي "صندوق التحول" إلى تسريع الحلول القائمة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تقود التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان الأعضاء. وهو ما يتسق مع "البرنامج الخماسي لرئيس مجموعة البنك"، الذي يرمي إلى تحويل البنك إلى مؤسسة للإنمائيين من الطراز الأول باتباع طريقة "استباقية" في عرض الحلول الإنمائية الشاملة على البلدان الأعضاء.

الإدارة المسؤولة: إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الثامن عشر بعد المائة الثالثة (318) [18 مارس 2018]

## إطار إدارة المخاطر التشغيلية

يدعم هذا الإطار (ومنه السياسات والإجراءات) تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية، بطريقة متسقة ومتناسقة، في وحدات "مجموعة البنك" كلها. ويراعي هذا الإطار خصوصية "البنك" و"مجموعة البنك" اللذين يعملان وفق الشريعة الإسلامية وفي ظل مخاطر محدَّدة هي من صميم طبيعة ومهمة "مجموعة البنك".

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين لهذه السياسة: الاجتماع الخامس والثمانون بعد المائة الثانية (285) [9 سبتمبر 2012]

## التوجيهات المتعلقة بتقييم مخاطر تمويل المشاريع

تقدِّم "التوجيهات المتعلقة بتقييم مخاطر عمليات تمويل المشاريع" إطاراً مفصَّلاً لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الرئيسة المتصلة بعمليات تمويل المشاريع. كما توضِّح هذه التوجيهاتُ منهجيةَ استخدام نموذج التصنيف ذي الصلة (نموذج التصنيف الداخلي) لتحديد درجة المخاطر التي تناسب كل مشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

# ٥. سياسات كيانات مجموعة البنك

# سياسات الكيانات

## سياسات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

### السياسة المتعلقة بشطب الديون المعدومة

تسري هذه السياسة على أقساط التأمين المستحَقة والمطالبات المدفوعة الناجمة عن مخاطر تجارية. وترمي هذه السياسة إلى التأكد من شطب الأموال المستحقة التي ظلت معلّقة مدة طويلة بعد استنفاد كل المحاولات لاستردادها. وعلاوة على ذلك، تُقيَّم أيُّ ديون مستحقة منذ مدة طويلة لتحديد إمكان تحقيق هذا الدخل في شكل إيرادات.

الإدارة المسؤولة: الإدارة القانونية

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: مجلس الإدارة [2010]

### نموذج استخدام القدرة التأمينية

الغرض من هذه السياسة هو تحسين القدرة التأمينية للمؤسسة استناداً إلى نهج التعرض والتعرض المحتمل.

الإدارة المسؤولة: الإدارة المالية

تاريخ اعتماد مجلس الإدارة لهذا النموذج: الاجتماع الثالث والثمانون (83) [15 فبراير 2016]

### لوائح العمليات

تحدِّد "لوائحُ العمليات" الثوابتَ التي يمكن للمؤسسة أن تنفِّذ في إطارها عملياتها التأمينية المتعلقة بأنشطة تأمين الصادرات والاستثمارات.

الإدارة المسؤولة: الإدارة القانونية

تاريخ الاعتماد: [2014]

### الاحتياطيات الفنية

الغرض من هذه السياسة هو تحسين القدرة التأمينية للمؤسسة استناداً إلى نهج التعرض والتعرض المحتمل.

الإدارة المسؤولة: الإدارة المالية

سلطة الاعتماد وتاريخ الاعتماد: اعتمدها الرئيس التنفيذيّ للمؤسسة [2015]

# سياسات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

## السياسة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الغرض من هذه السياسة هو وضع المعايير الأساسية الموجَّهة للحيلولة دون اتخاذ "المؤسسة" وسيلةً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [1 أغسطس 2011]

## السياسة المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم

تحدد هذه السياسة التوجيهات المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم المالية للمؤسسة. ويوفر بيان هذه السياسة إطاراً شاملاً يوجِّه تدبير جميع مخاطر المؤسسة المتصلة بإدارة الأصول والخصوم والمسائل المتعلقة بجميع عمليات تمويل الديون، والأصول السائلة، وأصول العمليات.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [14 يوليو 2014]

## كفاية رأس المال

الغرض من هذه السياسة هو: (1) تحديد منهجية تقييم كفاية رأسمال المؤسسة؛ (2) تعيين الحد الأدنى الاحترازي من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة في جميع الأوقات؛ (3) تحديد متطلبات مدة التنفيذ والإبلاغ. ولا تركز هذه السياسة على كفاية رأس المال الحالي فحسب، بل تركز أيضاً على الحد الأدنى الاحترازي من رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة للحفاظ على كفاية رأس المال على المدى المتوسط، بالنظر إلى استراتيجياتها المؤسسية ومراعاةً للظروف المالية والاقتصادية الضاغطة المحتملة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [17 يونيو 2014]

## السياسة المتعلقة بإدارة التعرُّض لمخاطر الائتمان

تحدّد هذه السياسة كلاً من الحدود الاستراتيجية لفئات الأصول والحدود الاحترازية للتعرض للمخاطر القُطرية ومخاطر الصناعات وشركات المجموعة والملتزمين الأفراد. ويستهدف الحدُّ الاستراتيجيُّ الحفاظَ على التعرض الإجمالي لمخاطر الائتمان في حدود قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر أو رأسمالها السهميّ، في حين صُمِّمت الحدود الاحترازية لضمان تنوُّع التعرُّض للمخاطر تنوُّعاً يكفي لاجتناب الخسائر الكبيرة المترابطة. ولضمان الاستخدام الفعَّال لرأس المال، تنظر السياسة بعناية في ملف المخاطر الخاص بالتعرضات المختلفة ومتطلبات رأس المال ذات الصلة. وتغطي السياسة كلاً من التمويل (الدَّيْن والأسهُم) وعمليات الخزانة.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [18 يونيو 2019]

## سياسة التمويل

تحدّد هذه السياسة التقييم العامّ للتمويل والعملية التي تمكِّن المؤسسة من تحديد المستوى الأدنى الذي يتعين على جميع الموظفين فيه مراعاته لضمان سلوك حصيف في مجال التمويل والأنشطة التجارية.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: (10 أكتوبر 2011)

## السياسة المتعلقة بالبريد الإلكتروني لتكنولوجيا المعلومات

الغرض من هذه السياسة هو زيادة الإنتاجية.

الإدارة المسؤولة: إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الاعتماد: [11 أكتوبر 2010]

## السياسة المتعلقة بمكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات

الغرض من هذه السياسة هو توفير إطار لطلب الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الاعتماد: (30 ديسمبر 2009)

## السياسة المتعلقة بإدارة حوادث تكنولوجيا المعلومات

الغرض من هذه السياسة هو بيان السياسة التي تنظم كيفية قيام إدارة تكنولوجيا المعلومات بإدارة الطلبات المتعلقة بالحوادث والخدمات فيما يتصل بعرض خدمات الإدارة المسؤولة.

الإدارة المسؤولة: إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الاعتماد: [27 أغسطس 2018]

## السياسة المتعلقة بشراء تكنولوجيا المعلومات

الغرض من هذه السياسة هو الحرص على توخي الحصافة عند الشراء واستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

الإدارة المسؤولة: إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الاعتماد: (27 أغسطس 2018)

## سياسة السيولة

يتمثل الغرض من هذه السياسة فيما يلي: (1) التحقق من كفاية السيولة المتاحة لتغطية الالتزامات المالية كاملةً، مثل مدفوعات خدمة الدين، والالتزامات غير المصروفة، والاستثمارات في الأسهم؛ (2) توفير المرونة لتخفيف نسق الاقتراض بالاستفادة من الفرص المواتية التي تتيحها الأسواق وإرجاء القروض الجديدة في ظل ظروف السوق غير المواتية دون إضعاف قدرة المؤسسة على الإيفاء بالالتزامات المالية؛ (3) تقوية ثقة البلدان الأعضاء والمستثمرين ووكالات التصنيف في الجدارة الائتمانية للمؤسسة بضمان مركز سيولة قوي؛ (4) المساهمة في الربحية بالحفاظ على التكلفة الإيجابية بفضل تنويع الأصول السائلة والإدارة الفعالة للمخاطر.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [17 يونيو 2014]

## سياسة الترقية

تتيح هذه السياسة لجميع الموظفين المؤهلين فرصاً متكافئة للترقية، والحفاظ على مستوى عالٍ من أداء الموظفين ورضاهم، والاستفادة بأقصى قدر ممكن من خبرات الموظفين وتدريبهم وكفاءتهم ومؤهلاتهم التعليمية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية

تاريخ الاعتماد: [14 أغسطس 2012]

## سياسة وضع المخصَّصات

تحدِّد هذه السياسة الحدَّ الأدنى لمتطلبات الأصول المتعثرة فيما يتعلق بالذمم المستحقة والتمويل، حتى تتوافق مع تصنيف الحسابات وقيد الدخل وتستطيع "المؤسسة" بذلك تقييمَ الأصول التمويلية تقييماً واقعياً واتباعَ نهج حصيف في قيد الدخل.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [10 أكتوبر 2011]

## سياسة التناوب

الغرض من هذه السياسة هو تلافي التعب والملل الذي قد ينجم عن القيام بنفس الوظيفة لفترة طويلة وتطوير القدرات المديرية ومساعدة المهنيين من المستويين المتوسط والعالي على تحسين أدائهم الحالي وإثراء خبراتهم وإعدادهم للمهام المستقبلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية

تاريخ الاعتماد: [14 أغسطس 2012]

## السياسة المتعلقة بإدارة مخاطر الخزانة

ترمي هذه السياسة إلى ضمان سلامة هذه الأموال وسيولتها ببيان حدود المخاطر المختلفة. وتشمل هذه الحدود الأهداف المحدّدة المدة من أجل التحكم في مخاطر معدل الربح، وأدوات الاستثمار المسموح بها، والحد الأدنى لمتطلبات التصنيف للتحكم في مخاطر الائتمان، وحدود الاستحقاق للتحكم في مخاطر السيولة، وحدود إصدار الصكوك بحسب البلد أو المصدِر أو الطرف المقابل، من أجل التحكم في مخاطر التركيز. وتوفر هذه السياسة أيضاً توجيهات في مجال التخصيص الاستراتيجي والتكتيكي للأصول، من أجل ضمان أن تُستثمَر هذه الأموال لتحقيق أقصى عائد.

الإدارة المسؤولة: إدارة المخاطر

تاريخ الاعتماد: [2 أكتوبر 2017]

## سياسة شعبة الخزانة

الغرض من هذه السياسة هو تحديد السياسات والتوجيهات الرئيسة لتفعيل ومراقبة وظيفة شعبة الخزانة.

الإدارة المسؤولة: الخزانة

تاريخ الاعتماد: [14 ديسمبر 2010]

## السياسة المتعلقة بخدمة البريد الإلكترونيّ الفوريّ

الغرض من هذه السياسة هو مراقبة النفقات المتعلقة باستخدام الخدمات والهواتف المحمولة.

الإدارة المسؤولة: إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الاعتماد: [28 مايو 2015]

# سياسات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

## التوجيهات المتعلقة بمشاريع الكتابة

ترمي هذه التوجيهات إلى تيسير التواؤم مع أهداف المعهد، والاتساق مع موضوع ثابت، وتحقيق الفائدة للمستخدمين النهائيين، وقابلية التسويق للعملاء المستهدَفين، والتخطيط للمشاريع بطريقة مهنية. وتسعى هذه التوجيهات كذلك لضمان مراقبة الجودة بتنفيذ الإجراءات التفصيلية وآليات العمل لمراجعة المشاريع ومراقبتها والموافقة عليها.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات البحث والتطوير

تاريخ الاعتماد في نظام إدارة محتوى المؤسسة: [يوليو 2019]

## التوجيهات المتعلقة بسلسلة وثائق العمل الخاصة بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

يسعى هذا المنشور إلى توحيد آلية الموافقة وطرائق طباعة وتوزيع وثائق العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات البحوث والتطوير

تاريخ الاعتماد في نظام إدارة محتوى المؤسسة: [يوليو 2011]

## التوجيهات المتعلقة بأتعاب المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تسلط هذه التوجيهات الضوء على الأسعار المطبقة وهيكل التكاليف المتعلقين بفعاليات وأنشطة معلومة، كالتعلم عن بُعد، والدورات التدريبية، وبرامج المنح الدراسية، وزمالة المعهد، والباحثين الزائرين للمعهد، ومقالات مجلات المعهد، وبحوث مؤتمرات المعهد، والمحكَّمين في الكتب، إلخ.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير العام

تاريخ الاعتماد في نظام إدارة محتوى المؤسسة: [أبريل 2014]

## دليل إجراءات التدريب القياسية

يوفر "دليل إجراءات التدريب القياسية" لموظفي شعبة التدريب قاعدةً تمكِّنهم من تنفيذ أنشطة التدريب بسهولة، وتوحيد وتبسيط عمليات التعلُّم، والالتزام بتقديم خدمات جيدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة بناء القدرات في مجال المالية الإسلامية

تاريخ الاعتماد في نظام إدارة محتوى المؤسسة: [1 أبريل 2017]

# سياسات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

## الدليل المتعلق بتمويل المؤسسة

ترمي هذه الوثيقة إلى أن تكون دليلاً شاملاً لما تقدمه المؤسسة من حلول لتمويل التجارة.

الإدارة المسؤولة: إدارة تمويل التجارة

سلطة الاعتماد: اعتمدته إدارة المؤسسة

# نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف يعمل منذ أكثر من ٤٠ سنة في سبيل تحسين حياة المجتمعات التي يخدمها بإحداث تأثير واسع النطاق فيها. ويضم البنك ٥٧ بلداً عضواً من أربع قارات ويؤثر في حياة واحد من كل خمسة أشخاص من سكان العالم. ويقع مقرّ البنك في مدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وللبنك مركز في كلّ من بنغلاديش، ومصر، وإندونيسيا، وقازاقستان، والمغرب، ونيجيريا، والسنغال، وسورينام، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا. وتتمثل رسالته في مدّ الناس بما يلزمهم للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، وإقامة البنى التحتية لتمكينهم من تحقيق قدراتهم.

**ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**


**البنك الإسلامي للتنمية**

٨١١١ شارع الملك خالد، النزلة اليمانية، الوحدة ١، جدة، ٢٣٣٣٢-٢٤٤٤، المملكة العربية السعودية

(+966-12) 636 1400 (+966-12) 636 6871 (idbarchives@isdb.org) (www.isdb.org)


isdbgroup isdb_group Islamic Development Bank Group isdb_stories Islamic Development Bank

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank


ISBN 978-603-8283-06-6